



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلاكس «3120598 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



## الظلام في منازل المنهوبين ثروات في جيوب الناهبين

[12]

### الافتتاحية

#### حان «وقت الحل»!

أرقت وزارة الدفاع التركية إعلانها عن الغارات التي نفذتها ليل السبت على مناطق في شمال سورية وشمال العراق بعبارة «وقت الحساب»، في إشارة ضمنية أنّ هذه الغارات هي انتقامٌ للتفجير الإرهابي في إسطنبول يوم الأحد الماضي. وأوقعت الغارات ضحايا في كل من العراق وسورية، بينهم مدنيون ومقاتلون في قسد وجنود في الجيش السوري.

بين الاستنتاجات الواضحة حول هذا العدوان الجديد، بما يخص سورية وبما يخص المنطقة عموماً، ما يلي:

**أولاً:** لن يتم وقف نزيف الدم في سورية وفي المنطقة، دون الوصول إلى حل سياسي شامل على أساس القرار 2254.

**ثانياً:** وقف إطلاق النار السائد في سورية منذ ثلاث سنوات تقريباً، هو وقف إطلاق نار هش وقابل للتفجر إلى هذا الحد أو ذاك، وفي أية لحظة، ما دام الحل السياسي لم يتم إنجازه بشكل كامل. وكلما تأخر الحل، كلما زادت هشاشة وقف إطلاق النار، وزادت احتمالات خرقه.

**ثالثاً:** السيادة السورية ستبقى مستباحة، وعرضة لتلقي الضربات من كل من يرى أن له مصلحة في ضربها، ما دامت الأزمة مستمرة، وما دام المتشددون الذين لا مصلحة لهم بالحل يستثمرون سياسياً في كل عدوان جديد، لا للرد على العدوان، بل لاستخدامه للعمل ضد الحل السياسي.

**رابعاً:** العدوان التركي الجديد، وقبله تفجير إسطنبول، يصبان في الهدف السياسي نفسه الذي يكشفه التوقيت، وهو العمل ضد أستانا واجتماعها القادم، والذي من المفترض أن يدفع بخطوة إضافية باتجاه تسوية العلاقات السورية التركية. وهذا يعني أنّ المتشددين على جانبي الحدود، والذين يعملون في نهاية المطاف ضد مسار أستانا، وبالانسجام مع الغايات الأمريكية، ما يزالون مصرين على تمديد سياسة المستنقع في سورية، وبالضد من مصلحة كل من الشعبين السوري والتركي.

**خامساً:** في السياق نفسه، فإن تعطيل المتشددين للتفاهم الداخلي بين السوريين، سيبقى أداة في تعزيز التخريب، وفي تعميق الأزمة، وفي خلق الذرائع للتدخلات الخارجية. الأمر الذي يتطلب الدفاع عن سيادة السوريين عبر التفاهم فيما بينهم بالدرجة الأولى، وعبر الحل السياسي الذي يحفظ حقوق الجميع، ويأخذ سورية نحو نموذج جديد قائم على صيغة متطورة للعلاقة بين المركزية واللامركزية، وبعيد عن الصيغ الاستفزازية والخطرة على وحدة سورية «سواء تلك التي تحمل اسم الفيدرالية أو التي تصر على المركزية المطلقة الشديدة».

إنّ كلاً من تفجير إسطنبول والغارات التركية الأخيرة، لا يختلفان بالجوهري عن إسقاط سوخوي 24 عام 2015 أو اغتيال السفير الروسي في تركيا عام 2016، وهذه كلها أعمال تستهدف في نهاية المطاف إطالة أمد الوجود الأمريكي في سورية، وإطالة عمر المستنقع، وقطع الطريق على تغيير جذري شامل عبر 2254 يصب في مصلحة السوريين، وفي مصلحة شعوب المنطقة على العموم، وأهم رد على عمليات التخريب هذه هو: الإصرار على أن ما حان وقته فعلاً هو الحل، وإن ما انتهى وقته هو: التخريب والتصعيد.

#### شؤون عربية ودولية



في صراعات  
قوى العالم القديم..

17

#### شؤون محلية



استيراد وتصدير على  
حساب خسارة المزارع!

11

#### ملف «سورية 2022»



أين وصل حل «سوء الفهم»  
السوري - التركي؟

06

#### شؤون عمالية



خطوة عملية  
أفضل من دزينة وعهد

02

# حياة لا إنسانية للعمال

بصراحة

محمد عادل اللحام



## خطوة عملية أفضل من دزينة وعود

في اجتماعات الهيئة العامة للعمال التي تجري الآن في المعامل والشركات العامة وبعض الشركات الخاصة ركز النقابيون على عدة نقاط حيث كانت تلك النقاط المطروحة مشتركة في معظم الاجتماعات التي تمت حتى الآن وهي تحسين الوضع المعيشي وزيادة الأجور والاهتمام بالصحة والسلامة المهنية، وتحسين الطبقة العمالية وغيرها من القضايا الأخرى.

من حيث المبدأ لا بد أن يكون هناك تواصل مع العمال في مواقعهم أو خارجها، وخاصة من القيادات النقابية، لأن هذا التواصل يعزز لغة الحوار المفترض أن يكون مؤسساً على برنامج تحمله القيادة النقابية إلى الطبقة العاملة، من أجل أن يوافق عليه العمال ويتبنوه في سياق دفاعهم عن حقوقهم، ولا نعتقد أن القيادة النقابية لديها هذا البرنامج المفترض ولا نعتقد أن معرفتها بواقع العمال ومطالبهم ستكون من خلال هكذا اجتماعات على أهميتها، كبداية يمكن أن تتطور وتذهب نحو الفعل وليس الاستماع كما هو جار الآن، فهي تعلم الواقع تماماً بكل تفاصيله ودقائقه، والسؤال هو: كيف سيقنع العمال بما يقال لهم وهم يرون بأم العين ويعيشون أوضاعهم المرة ساعة بساعة من خلال سلوك الحكومة وأرباب العمل تجاه حقوقهم ومطالبهم، وخاصة أجورهم التي أصبحت تشكل لهم عبئاً نفسياً ومادياً يتعاظم كل يوم بسبب أن الحكومة تنحاز بسياساتها الاقتصادية الاجتماعية إلى ناهبي الثروة التي ينتجها العمال، وكل العاملين بأجر، وتؤدي تلك السياسات إلى مزيد من الإفكار والتهميش والعاطلين عن العمل وهؤلاء هم حطب الأزمة ووقودها. إن الطبقة العاملة لم تعد تقتنع بالوعود، فهي تحتاج إلى أفعال تؤمن لها مصالحها وحقوقها، وخطوة عملية أفضل من «دزينة» من الوعود حيث الوعود للعمال كثيرة من أجل تحسين أوضاعهم وأجورهم وبقية حقوقهم التي يطرحونها في كل وقت وفي كل حين ولكن لا حياة لمن تنادي وليست هناك من أذن مصغية لمطالبهم المكررة.

إن تبني ما تريده الطبقة العاملة من مطالب سيحسن من وضعها المعيشي والمهني وسيزيد من وزن الحركة النقابية والعمالية سياسياً واقتصادياً في بناء سورية، والتغيير الجذري المطلوب شعبياً.



ربما لم تعش الطبقة العاملة في سورية أسوأ من الظروف التي تمر فيها اليوم والتي يتحالف فيها رأس المال العالمي الذي يفرض عقوبات على الشعب السوري مع قوى الفساد الداخلية ضد مصلحة الأغلبية من السوريين وخاصة الطبقة العاملة.

### اديب خالد

مع توقف صوت المدافع والقصف والطائرات تعالی صوت الفقر وسمع أنين الجوع في أرجاء الوطن ليكشف سياسة السلطة الاقتصادية التي أفقرت السوريين منذ عام 2005 والتي باننت نتائجها من اليوم الأول لانفجار الأزمة ولكن الحل الأمني وصوت المدفع كان أقوى من صوت الجوع والخوف على الحياة وتجنب الموت كان الشاغل الوحيد للمواطن.

### ظروف حياة

#### مشابهة للقرون الوسطى

ظروف معيشية مأساوية يعاني منها العمال بسبب قوانين العمل وشروطه وظروفه مع الارتفاع الجنوني للأسعار وانخفاض قيمة العملة وتجديد الأجور وانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية ورفع الدعم والتدني الفاضح في مستوى المعيشة، حيث الأجر الشهري للعمال لا يكفي وجبة كاملة ليوم واحد أو يومين في أحسن تقدير، ناهيك عن الصعوبة في الوصول إلى أماكن العمل نتيجة أزمة المحروقات والمواصلات والتي تكلف العامل جل معاشه.

فأي عامل اليوم يعود إلى منزله منهكاً لا يجد متسعاً للوقت للإحساس بالحياة والاستمتاع مع أسرته ولا يشعر بما يدور حوله من أحداث وجل همه هو إمضاء لياليه التعيسة والمظلمة مفكراً بما ستحملة له الأيام من مصاعب ومشكلات، ريثما يغلبه النوم الذي

ينسيه مأساهه ومرارة الواقع ويرى بالنوم المهرب من الواقع الأليم.

### أي مستقبل في ظل هذه الظروف

المستقبل والتفكير فيه بالنسبة للعمال اليوم وجل السوريين بات شيئاً خيالياً ويات التخطيط له ضرباً من الجنون فالأفق مسدود لتأمين لقمة اليوم فكيف له وأن يتجرأ ويفكر بمستقبله الأسري أو المهني أو بمستقبل أولاده، فكان العامل قبل ذلك يعمل كل ما في وسعه على أن يكمل أولاده تعليمهم ويحصلوا على شهادات عليا ومهن مرموقة لكي يؤمنوا لأنفسهم حياة أفضل من ذويهم ولكن تدهور التعليم الحكومي إلى أدنى المستويات والارتفاع الخيالي بأقساط المدارس الخاصة حرمهم حتى من هذا الحلم الوحيد ويات ضغط الحياة المعيشية يجبر صغارهم على ترك مقاعد الدراسة والتوجه إلى العمل أيضاً لتأمين لقمة العيش حيث وصل معدل التسرب المدرسي إلى 22% كما أعلن وزير التربية، ولكن لم يشر إلى أسباب هذا التسرب الحقيقية.

### أين الحكومة من كل هذا

الحكومة من جهتها ليست غائبة كما يظن البعض بل موجودة وبقوة ولكنها تقف في صف المستثمرين والتجار وقوى الفساد وتعمل جاهدة لزيادة مراجعهم وتشريع نهجهم لجهاز الدولة والمجتمع ولو على حساب 90% من السوريين وكل يوم تصدر قوانين تصب في

هذا الاتجاه وترهق المواطن والعمال بضرائب ما أنزل الله بها من سلطان، كل ذلك لأنها ومع تدني مستوى المعيشة لا تجد سوى جيوب العمال لتحصل منها فاتورة الفساد وفاتورة العقوبات، قائمة بذلك سداً منيعاً بوجه كل من يقترب من جيوب الفاسدين حتى وإن كان هذا يتسلح بنصوص دستورية، فالدستور مفصل على قياس قوى الفساد، ويمنع الاقتراب أو تطبيق النصوص التي تنصير الطبقة العاملة، وهذه النصوص ما هي إلا حبر على ورق وضعت لامتصاص غضب الحركة الشعبية عند انطلاقتها.

عدا عن القوانين والقرارات التي تصدر كل فترة والتي تنص على رفع الدعم عن المواطن وتقنين توزيع المواد الأساسية إلى أدنى مستوياته بدءاً من الخبز إلى المحروقات والمواد التموينية والتي يخترع كل فترة ابتزاز جديد لتوزيعها يتم تجربته على المواطنين بعد فشل الوسائل السابقة ويتم تحميل وزر كل هذا للعقوبات، ومع أن العقوبات ليست بجديدة على السوريين ولكن على ما يبدو أن السلطة لا تريد مواجهة العقوبات ولا إيجاد حل لها لأنها تأتي خدمة لقوى الفساد حيث تزيد الأخيرة من نهبها بحجة العقوبات.

الحل الوحيد للخروج من هذه المأساة هو الحل السياسي للآزمة السورية وإنجاز التغيير الجذري والشامل الذي يسمح للعمال بالتعبير عن أوجاعهم والدفاع عن مصالحهم بكل ديمقراطية وانتخاب ممثلهم في منظماتهم لتكون منصة لهم وليست عليهم بوجه قوى الفساد.

رفع الدعم عن  
المواطن وتقنين  
توزيع المواد  
الأساسية إلى  
أدنى مستوياته  
بدءاً من الخبز  
إلى المحروقات  
والمواد التموينية  
والتي يخترع  
كل فترة اختراع  
جديد لتوزيعها  
يتم تجربته على  
المواطنين

# التأمينات الاجتماعية والراتب التقاعدي



هناك سؤال يتبادر إلى أذهان العمال دائماً بشكل عام، لماذا أرباب العمل وخاصة في القطاع الخاص يمتنعون عن تسجيل العمال الذين يعملون في منشاتهم في مظلة التأمينات الاجتماعية رغم ادعائهم على المنابر والمحافل الرسمية وغير الرسمية بأن «العمال هم مثل أولادنا وأنا مستعدون لتزويجهم بناتنا!» هل لعدم إدراكهم لأهمية هذه المظلة للعمال ولهم أيضاً؟ أم أنهم يعتبرون هؤلاء العمال مجرد عبيد وخدم لهم ولمصالحهم؟

## ■ نبيك عكام



من غير

المعقول ان

يعتمد العامل

المحال على

المعاش او

العمال الذين

تعرضوا لإصابة

عمل على

الجمعيات

الخيرية او

المؤسسات التي

تقوم بمهام

اتجاه المعاقين

او العجزة

عندما يحال العامل المؤمن عليه لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية على معاش الشيخوخة بعد أن يكون قد أفنى جل عمره في هذا العمل أو ذاك وأن له أن يستريح بإجازة مفتوحة لقاء ما قدمه من عطاء وجهد وما تعرض له من مخاطر مختلفة نتيجة عمله. هنا تكمن المعاناة الكبرى التي يتعرض لها المتقاعدون. أولاً: بأحسن الأحوال لن يحصل العمال المؤمن عليهم إلا على 80% من أجرهم وذلك حسب قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ وتعدلاته. ثانياً: مع تقدم المؤمن عليه في العمر تزداد مشكلاته الصحية من أمراض قد تكون مزمنة وأمراضاً طبيعية يتعرض لها وهي بحاجة إلى معالجة وأدوية وأسعارها في ارتفاع مستمر، وغيرها من أشكال العلاج ومنها العمليات الجراحية المختلفة، وهذا يشكل أعباء مالية على العامل المحال على المعاش قد تصل تكاليفها أحياناً لأكثر من راتبه التقاعدي المصروف له.

من المعروف أن معظم عمال قطاع الخاص المنضوين تحت مظلة التأمينات هم مسجلون برواتب الحد الأدنى للأجور وهي غالباً ما تكون أقل بكثير من رواتبهم الحقيقية إضافة إلى أن هذا الحد الأدنى بعيد جداً عن الحد الأدنى للمعيشة اليوم الذي يتجاوزته بعدة أضعاف وكذلك رواتب عمال الدولة لا تنقصهم هذه المعاناة من ضعف الأجور المتدنية، وبكل الأحوال إن هذا الراتب التقاعدي

بالنسبة للعامل هو انخفاض في الدخل وتدنُّ في توفير الحاجات الحياتية له ولأفراد أسرته، وبالتالي لها انعكاسات سلبية اجتماعية وإنسانية عليه إذ لا بد من أن يستكمل مفهوم هذه المسؤولية اتجاه هؤلاء العمال. واستكمالاً لمفهوم التأمينات الاجتماعية وغايتها الإنسانية والاجتماعية لا بد لها من العمل على توفير تلك الخدمات الضرورية اللازمة لهؤلاء المتقاعدين وذلك بتأمين تلك المراكز الصحية الضرورية، وعلى الأقل إنشاء مشفى لتقديم هذه الخدمات المجانية للمتقاعدين. وذلك تحقيقاً لأهداف مؤسسة التأمينات الاجتماعية في رعاية العمال المنضوين تحت مظلتها صحياً واجتماعياً واقتصادياً كون هذه المؤسسة هي المسؤول الأول والأخير عن المنتسبين إليها. حيث تستطيع المؤسسة أن توظف

استثماراتها في هذا القطاع الهام وعلى الدولة أن توفر لها كافة التسهيلات الضرورية لذلك. إضافة إلى تقديم الدعم الكافي لتطوير هذه الخدمة الضرورية باعتبارها مسؤولية اجتماعية تقع على عاتقها اتجاه المجتمع هذا عدا عن توفير ما تتطلبه هذه الشريحة من دور الراحة المختلفة والاستفادة من خبراتهم المختلفة، ولماذا لا يكون للمتقاعدين نقابة خاصة بهم تعمل على الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم المختلفة التي لا بد من توفرها لهذه الفئة من المجتمع. ومن غير المعقول أن يعتمد العامل المحال لإصابة عمل على الجمعيات الخيرية أو المؤسسات التي تقوم بمهام المعاقين أو العجزة وبالتالي يفقد العامل المحال على المعاش شعوره بكيانه الاجتماعي وصلته بمجتمعه.



## الطبقة العاملة



### الولايات المتحدة الآلاف من عمال وموظفي جامعة كاليفورنيا في بيركلي يضربون من أجل تحسين الأجور

بدأ يوم الاثنين الخامس عشر من الشهر الجاري أكثر من 48000 عامل أكاديمي عبر نظام جامعة كاليفورنيا إضراباً مفتوحاً من أجل تحسين الأجور والمزايا. يطالب طلاب الدراسات العليا بحد أدنى أعلى من الرواتب- 54000 دولار للعمال الخريجين و70 ألف دولار للباحثين ما بعد الدكتوراه ومزايا أفضل، بما في ذلك تصاريح النقل العام المجانية، وإعانات رعاية الأطفال، والرعاية الصحية التابعة لها وزيادة إمكانية الوصول إلى العمال المعاقين. إنهم يطالبون أيضاً جامعة كاليفورنيا بالتوقف عن فرض رسوم إضافية على العاملين الأكاديميين غير المقيمين. أفاد المنظمون أن الآلاف من الطلاب العمال ساروا في حرم جامعة كاليفورنيا في بيركلي حاملين لافتات اعتصام نقابية ويعتبر هذا أكبر إضراب للتعليم العالي الأمريكي.



### بلجيكا نقابات عمال السكك الحديدية تعلن عن إضراب جديد في 29 تشرين الثاني

أعلنت الجبهة المشتركة لنقابات عمال السكك الحديدية الثلاثاء الخامس عشر من الشهر الجاري، عن قيامها بإضراب جديد يوم 29 تشرين الثاني الجاري. من أجل المطالبة بزيادة الأجور والتذكير بمطالبها بتنفيذ إجراءات عاجلة لوضع حد للتدهور المستمر في ظروف عمل عمال السكك الحديدية، خاصة بسبب نقص اليد العاملة وتقوّل النقابات الثلاث إنها لا توافق على زيادة الأجور المحددة من قبل الحكومة الفيدرالية خلال اجتماع الميزانية الماضي. كما استنكروا جميعاً قرارات الحكومة التي لا تسمح بتحقيق طموحات تطوير واستدامة السكك الحديدية بشكل كامل لا سيما في سياق إبرام عقود الخدمة والأداء لشركة السكك الحديدية البلجيكية SNCB وشركة البنية التحتية للسكك الحديدية. ويشمل إشعار الإضراب جميع عمال السكك الحديدية.



### اليمن إضراب شامل لعمال مؤسسة الكهرباء

أعلن عمال وموظفو مؤسسة الكهرباء في محافظة أبين اليمنية، الثالث عشر من الشهر الجاري، إضراباً عاماً عن العمل احتجاجاً على تزايد سوء أوضاعهم المعيشية المتردية. حيث عمل عمال المؤسسة على إغلاق أبواب المؤسسة بهدف تصعيد حراكهم المندد بالسياسات الأجرية المتبعة تجاه العاملين وعدم صرف مستحقاتهم المالية المختلفة بغاية نهب هذه المستحقات، ومطالبين بزيادة أجورهم ورواتبهم التي لا تلي متطلبات معيشتهم اليومية. وطالب العاملون في الشركة وزارة الكهرباء والحكومة بإقالة مدير مؤسسة كهرباء أبين لعدم قدرته على إدارة الشركة وسوء المعاملة اتجاه العمال، وطلبوا بصرف مستحقاتهم المالية متوعدّين بتصعيد الإضرابات.



### تونس: عمال وموظفو الشركة العامة للنقل يدخلون في إضراب تحذيري

أعلن الاتحاد العام للشغل في ولاية سليانة التونسية في بيان له أن عمال وموظفي الشركة العامة للنقل بسليانة سيدخلون في «إضراب تحذيري» يوم 23 تشرين الثاني الجاري من أجل جملة من المطالب العمالية. وندد الاتحاد في البيان الصادر عنه بما اعتبره «تجاوزات وتعكير متعمد لمتاح العمل بسبب عديد من الممارسات من قبل إدارة الشركة العامة والمتمثلة في بث الفتنة بين صفوف العمال وتقديم التقارير الكيدية وعدم مراعاة الظروف الاجتماعية واحترام القانون الأساسي للشركة. وأضاف البيان أن المطالب تتضمن عودة الموقوفين عن العمل. والمطالبة بصيانة أسطول الحافلات بما يضمن السلامة المهنية للسائقين العاملين عليها وسلامة المسافرين. وتسوية أوضاع العاملين المهنية. وإسناد الوظائف حسب الكفاءة المهنية والعلمية.

## إنسانية الطبقة العاملة



قصتنا اليوم من أشد القصص حزناً والمأ... التقينا بالست شاديا وتبلغ من العمر 62 عاماً، علماً أنها أرملة منذ 20 عاماً ولم ترزق بأولاد يعينونها في كبرتها ويساعدونها على عيش ما تبقى من عمرها على الأقل بأدنى مستويات الراحة المناسبة مع حالاتها بالإضافة إلى ذلك فهي تسكن لوحدها في بيت زوجها.

### ■ مراسل قاسيون

تعمل الست شاديا بأحد معامل الألبسة النسائية في منطقة الكسوة، علماً أنها تعمل في قسم «الأمبلج» وذلك بما يتناسب مع حالتها العمرية والصحية، تتقاضى شهرياً راتباً لا يتجاوز 175,000 ليرة وذلك لمدة 8 ساعات يومياً أي فعلياً تتقاضى يومياً حوالي 6730 ليرة تقريباً، وبالتالي فإن أجرة ساعة عملها لا تتعدى 841 ليرة فقط لا غير.

تقول شاديا إن راتبها الشهري بالكاد يكفي تكاليف الأدوية علماً أنها مريضة ضغط وتعاني من «الديسك» منذ قرابة شهرين، الأمر الذي أدى إلى إصابتها بمرض ترقق العظام، وذلك بسبب طبيعة عملها بسبب الجلوس الطويل بوضعية غير صحية أبداً، ظنت شاديا أن هذا النوع من الأعمال قد يتناسب مع وضعها الصحي إلا أنه وبالرغم من ذلك فقد كان هذا العمل سبباً بتدهور حالتها الصحية بشكل أسرع، وبالتالي فإن العمل الوحيد الذي قد ينسجم وحالتها الصحية هو اللا عمل وتحديداً في هذا العمر الذي من المفترض أنها تعيش تقاعدها وارتياحها والتفاتاً إلى النشاطات الروحية وقضاء ما تبقى من حياتها بأكثر وسائل العيش راحة تلاعب أحفادها وتهتم بأبنائها وتمارس دورها المفترض كمستشارة للعائلة، ولكن أين هي من كل ذلك؟؟ أين أبنائها وأحفادها؟ أين

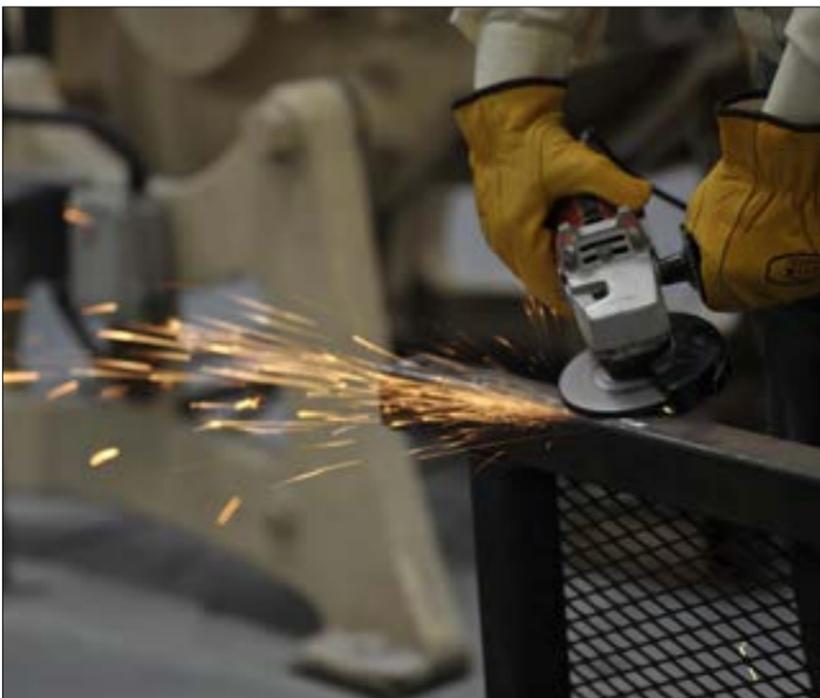
راحتها وصحتها؟ أين العائلة؟؟ أين هي مما ينتظرها بعد تدهور حالتها الصحية؟؟ تجيب شاديا عن السؤال الأخير وعيناها مليئة بالدموع «هلق ما بقى فيني اشتغل، ومضطرة أقعد بالبيت لحنى ارتاح، الحياة كثير تعبتي واستنزفتني، صرلي عمر عم أركض واشتغل على أساس لكبرتي، ضللت طول العمر أشغل لكبرتي وصرت بكبرتي ولسا عم اشتغل لكبرتي، لايمتي بدي ضل عم اشتغل، أنا ماعندي مشكلة والله بس جسمي ما بقى ساعدي، إخوانتي تخلو عني، مسافرين وعابشين ماحلهم لك ولا مرة خطرلهم يسألوا عني، ولا مرة خطرلهم يساعدوني ويهتمو فيني، أنا يلي كنت أمهن هنن وصغار، أنا كنت أهتم بتيابهن وأغسلهن وطعميهن وراضيهن ودرسهن، عاملتهن مثل ولادي ولهلوق ما بعاملهن إلا هيك». وتضيف أنها قامت بشراء بيجاما نسائية

وارسلتها هدية لزوجها أخيها المسافر إلى ألمانيا كهدية لزوجها. هي فعلاً تمارس دورها كأم روية للعائلة ولكن على الجهة المقابلة هي لا تنعم بأي من إيجابيات هذه المرحلة من حياتها، تمارس واجباتها ولا تنعم بحقوقها، تعمل ما عليها ولا تأخذ ما لها، تعطي بدون أن تأخذ، تمارس إنسانيتها الفطرية وتتعرض إلى أشد الظروف اللا إنسانية.

شاديا كغيرها من أبناء جيلها المسلوبة حقوقهم، الذين يجدون أنفسهم فجأة دون أي حل ممكن وغير ممكن، الذين تخونهم صحتهم وأجسادهم، الذين - وفي ظل النظام الرأسمالي - يعتبرون عالية على المجتمع وتتمنى الرأسمالية بمجملها لو أنها تقضي عليهم جميعاً فهم في نظرها مجرد آلة انتهى عمرها الإنتاجي وأصبح من الضروري الاستغناء عنها وعدم دفع أية

تكاليف إضافية عليها. ولكن الرأسمالية لا تكتفي في هذا فقط، وإذا أمعنا النظر قليلاً لوجدنا أن كيفية معاملة إخوة شاديا وهي في هذا العمر وهذا الحال، لوقفنا مندهشين ومشمئزين لهذه المنظومة الاجتماعية والأخلاقية المنحطة التي سعت الرأسمالية إلى تكريسها من أجل مراكمة ربحها على حساب كل شيء حتى على حساب إنسانيتها وقيمتها، ولكن ما زالت الطبقة العاملة تنتمي إلى فطريتها وتمارسها بأكثر الأشكال رقباً وحناناً وإنسانية معطية في ذلك درساً أخلاقياً لنخب رأس المال والطبقة الراقية والمخملية التي تتغنى دائماً بحقوق الإنسان، علماً أن الرأسمالية وفي سبيل سعيها إلى مراكمة الربح تضرب بعرض الحائط أية معايير إنسانية وأخلاقية، ممارسة على العلن وبأشد الصور علانية وأوضحها ممارساتها البربرية والوحشية.

## رأي قانوني بين التأمينات والقضاء وصاحب العمل



خمس سنوات من تاريخ وقوع الحادث، أو الوفاة، أو الإضرار بانتهاء العلاج أو بدرجة العجز».

وبالتالي، ترد دعوى إصابة العمل شكلاً أمام القضاء قبل مطالبة مؤسسة التأمينات الاجتماعية كتابة بالتعويض، وخلال 5 سنوات على الإصابة، أو الانتهاء من العلاج، ولكن عملياً لا يمكن للعامل المصاب مراجعة مؤسسة التأمينات الاجتماعية للمطالبة بتعويض إصابة العجز إذا لم يقدم بعض الاستثمارات التي يجب إمضاؤها من قبل رب العمل!!! ومن قبل طبيب الشركة، وهنا في حال حدوث خلاف بين رب العمل والعامل قد لا يقوم صاحب العمل بالتوقيع على الاستثمارات التي تتطلبها المؤسسة، وبالتالي لا يستطيع العامل مطالبة مؤسسة التأمينات الاجتماعية لعدم اكتمال أوراقه الرسمية المطلوبة، ولا يمكن للعامل مراجعة القضاء المختص قبل مطالبة التأمينات كتابة بالتعويض، فما هو الحل في مثل هذه الحالة؟ ومن سيعوض العامل؟ وهل سيبقى مصير العامل مرتبطاً بضمير صاحب العمل الذي غالباً ما يتهرب من استحقاقات عماله عليه!

عندما صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ لعام 1959 والذي تم تعديله بالقانون رقم 28/ لعام 2014 كان قد حدد في الفصل الأول منه ما يتعلق بتأمين إصابة العمل، من حيث التعويضات والمعاشات المستحقة منها، والإجراءات المستحقة، والإجراءات الواجب اتباعها عند حدوث الإصابة، والتحكيم الطبي، مما يعني أن الطريق الإداري مفتوح أمام المصاب، أو ورثته للحصول على تعويض إصابة العمل، سواء كان العامل مؤمناً عليه أم لا، حيث يستطيع العامل أو ورثته القيام بالإبلاغ عن الإصابة إدارياً، في حال امتنع صاحب العمل عن تنظيم بلاغ بالإصابة، وقبل اللجوء إلى القضاء.

وجاء في نص المادة 103 من قانون التأمينات الاجتماعية رقم 28/ لعام 2014 والتي كان رقمها 100 في قانون التأمينات رقم 92/ لعام 1959 والمعدلة بالمادة 27/ من القانون رقم 78/7 لعام 2001 والتي جاء فيها «أنه لا تقبل دعوى التعويض عن إصابة العمل إلا إذا كانت المؤسسة قد طولبت كتابةً بالتعويض خلال

# هل يفيد إنكار وباء الكوليرا في سورية بمكافحته؟!



الصحة رسمياً في اليوم السابق مباشرة السبت 12 تشرين الثاني 2022. فبحسب ما نقلت «تشرين» عن الدكتور السهوي: «العدد الكلي للمصابين هو 1100 إصابة وعن عدد الوفيات، نقلت «تشرين» يومها عن السهوي: «هناك 46 مصاباً توفوا بالكوليرا بسبب التأخر بالمشورة الطبية، وتوزعت الوفيات ما بين: حلب 39، الحسكة 4 ودير الزور 2 ودمشق 1 وهي لطفل من دير الزور تم تشخيص الحالة في محافظته ونقل إلى دمشق».

أما نشرة «تحديث عن الوضع الوبائي حول مرض الكوليرا في سورية» الصادرة رسمياً عن وزارة الصحة في دمشق، مساء السبت 12 تشرين الثاني 2022 فذكرت بأن «العدد الإجمالي التراكمي» للإصابات المثبتة 1351 توزعت كما يلي: حلب 811 دير الزور 217 الحسكة 84 اللاذقية 70 الرقة 52 السويداء 26 حماه 26 حمص 24 دمشق 17 طرطوس 8 ريف دمشق 8 درعا 5 القنيطرة 3. وبحسب النشرة الوزارية نفسها لذلك اليوم بلغ «العدد الإجمالي التراكمي» للوفيات 49 وفاة توزعت كما يلي: حلب 40 الحسكة 4 دير الزور 2 حمص 1 حماه 1 دمشق 1.

وأخيراً، نذكر أن تحديث وزارة الصحة الرسمي «الوضع الوبائي» لمرض الكوليرا في سورية المنشور مساء السبت 19 تشرين الثاني/ نوفمبر، ذكر أن العدد التراكمي للإصابات المؤكدة المسجلة وصل إلى 1456، والوفيات التراكمية ما زالت عند 49 وفاة.

الوكالات المعنية باللاجئين وحتى الصحة العالمية، لا يمكن أن تحاول أحياناً تسييس بعض القضايا سلبياً، وذلك تحديداً على قدر ما يكون هناك نفوذ وتأثير غربي فيها، كما يحدث مع سورية وغيرها من البلدان بما يخص مثلاً: المتاجرة بقضايا اللاجئين أحياناً. هذا بشكل عام، ولكن ما يثير الأسف، ويستدعي الانتقاد هنا من باب الحرص البناء على صحة السوريين، هو فتح المجال للإنكار غير المبرر لحقيقة وجود وباء الكوليرا والذي يتفشى بالفعل، وسبق أن اعترفت بوجوده وزارة الصحة رسمياً.

## تصريحات رسمية لا تعرف أحدث الإحصاءات الرسمية؟!

مما يؤسف له أيضاً أن صحيفة «تشرين» الرسمية، عندما نقلت التصريحات المذكورة في تقريرها المؤرخ نشره على موقعها الرسمي يوم الأحد 13 تشرين الثاني 2022 إما أنها تأخرت بالنشر فصارت أرقام المصريحين قديمة، أو أنها لم تنتقبه على ما يبدو أو تقارن الأرقام التي أخذتها من مسؤولين صحيين مع أحدث الأرقام الوبائية المنشورة رسمياً من وزارة الصحة نفسها قبل يوم من النشر!

حيث نقلت «تشرين»- في التاريخ المذكور وبتقرير إنكار وباء الكوليرا نفسه- نقلت عن مدير الأمراض السارية في وزارة الصحة، د. زهير السهوي تصريحه لها بأرقام عن حصيلة أعداد إصابات الكوليرا في سورية، دون أي تعليق على تناقضها الواضح مع ما نشرته وزارة

نقلت صحيفة تشرين المحلية الرسمية السورية، بتاريخ الأحد 13 تشرين الثاني الجاري، عن مدير مشفى المواساة الدكتور عصام الأمين تصريحه بأنه «لا يمكن القول: إن سورية دخلت في حالة وباء، لأنه لكي يحصل ذلك يجب أن يكون عدد إصابات السكان أكثر من 1% بالمنة من السكان»، معتبراً أن هناك «تضخيماً كبيراً» لواقع انتشار الكوليرا في البلاد! بالمقابل، كانت دائرة الإعلام والعلاقات العامة في وزارة الصحة السورية قد نشرت رسمياً وصراحة مستعملة تعبير «وباء الكوليرا» في سورية أكثر من مرة.

■ ا.د.

تحديد الخطة التشغيلية الوطنية للسيطرة على وباء الكوليرا» ونكرر ونشدد الاقتباس على لسان وزارة الصحة رسمياً: إنه «وباء الكوليرا»!! وليست المسألة أن تعترف وزارة الصحة بالوباء أم لا، بل واقع الوباء ملموس يراه السوريون بأعينهم ويشعرون بأعراضه، نعتقد أنه لا داعي للخوض أكثر من ذلك بـ«فتاوى» حول ذلك، بل ما يجب انتقاده والسؤال عنه هو: هل هناك محاولة «للتراجع» عن تشخيص واقع الوباء؟ ولماذا؟ وهذا السؤال مهم جداً لأنه كما يعرف الجميع فإن نية معالجة مشكلة بالحجم الذي تستحقه إنما تنطلق أولاً من الاعتراف بتشخيصها بالحجم الذي تستحقه.

لا شك بأن السوريين الحريصين على البلاد وصحة سكانها لا يمكن إلا أن يفرحوا بالطبع لو كان الواقع أفضل، ولو كان أي مرض أو فقر أقل انتشاراً، وكنا لنفرح بالتأكيد لو كانت مناعة السوريين أفضل وهم الذين يتفشى بينهم الفقر والجوع والمرض وقلة مقومات الحياة و«الصمود» ويفتق بهم جسدياً ونفسياً الإهمال الحكومي المريع في تأمين الطاقة والدواء والخبز والغذاء والكهرباء والدواء والماء النظيف! أي تأمين الحدود الدنيا لمنع انتشار الأوبئة والأمراض حَقاً، أو التخفيف منها على الأقل- لو كان الأمر كذلك، نعم والله كنا لنفرح وكنا لننتقد من يشوه الصورة. لكن الواقع ليس كذلك.

ثم هل يتفق الأطباء والخبراء عموماً على تعريف المسؤول الصحي السوري للوباء بأنه يشترط إصابة نسبة 1% حتى يعتبر كذلك؟ وهل عدد الإصابات المكتشفة «أو المسجلة رسمياً» تمثل جميع الإصابات حَقاً في ظل واقع هشاشة القطاع الصحي والأزمة التي تعيشها البلاد، حتى يعول على الأرقام المسجلة لوحدها؟! ولنا بتجربة وباء الكورونا مثال غير بعيد.

وفي التصريح نفسه لـ«تشرين»، الأحد 13 تشرين الثاني 2022، اعتبر الدكتور الأمين: أن «المنظمات التابعة للأمم المتحدة ضخمت الواقع بشكل كبير». ليست المسألة هنا أن منظمات الأمم المتحدة الحالية، اعتباراً من مجلس الأمن وصولاً إلى

في التصريح المذكور نفسه للدكتور مدير مشفى المواساة، قال: إن إصابات «الكوليرا» جاءت من مناطق «خارج سيطرة الحكومة السورية»، وأن «مصدر الإصابات الأولى كان شمالي حلب وشرق الغرات، وظهرت إصابات بسيطة جداً في بعض المدن السورية، لا تتجاوز عدد الأصابع لأناس انتقلوا من تلك المناطق»، مضيفاً أن «هناك زيادة وانتشاراً، ولكن لم نصل إلى المرحلة التي نتحدث عنها الصحة العالمية، فالحالات تعد محدودة الانتشار ومتسطة التطور» بحسب وصفه.

بالطبع من المفروغ منه أن عدد الإصابات الحقيقية بأي مرض أو وباء لا يتطابق مع عدد الحالات المكتشفة والمسجلة رسمياً، بل يكون أقل، وكلما ضعفت قدرة البلد المعني على التشخيص والترصد كلما قلّ الرقم المسجل عن الرقم الحقيقي. فما بالك في بلدنا الذي تقول وزارة الصحة السورية نفسها في أكثر من اجتماع داخلي، أو مع «جهات خارجية» أممية وإغاثية، بأن الواقع صعب بما في ذلك بسبب العقوبات والحصار وإلخ... بل وحتى الدكتور مدير المشفى الحكومي، الذي أنكر وجود وباء الكوليرا، ذكر في سياق تصريحه تأثير «الحصار الشديد الذي يعانيه البلد». أفلا يؤثر ذلك على اكتشاف الحالات الحقيقية أيضاً؟!

وبغض النظر هنا عن أن جزءاً من تكرار ذكر «العوامل الخارجية» للمشكلات فقط، يأتي في سياق محاولة التقليل من الإهمال والأسباب الداخلية المسؤولة عن الوضع، وعدم إيجاد الحلول الجذرية اللازمة، لكن لا داعي لكثير من النقاش حول إذا ما كان هناك وباء أم لا، بل نكتفي على سبيل المثال لا الحصر، بأن وزارة الصحة السورية نفسها وفي خبر رسمي على قناتها على تلغرام نشرت بتاريخ 17 أيلول 2022 بمناسبة «ترأس وزير الصحة الدكتور حسن محمد الغباش لاجتماع عمل مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في الشأن الصحي لمناقشة الاستجابة الصحية الطارئة للكوليرا»- نشرت ما يلي حرفياً: «لغت الوزير الغباش إلى أنه تم

كنا لنفرح بالتأكيد لو كانت مناعة السوريين أفضل وهم الذين يتفشى بينهم الفقر والجوع والمرض وقلة مقومات الحياة و«الصمود» وسط الإهمال الحكومي



# أين وصل حل «سوء الفهم» السوري - التركي؟



خلال زيارته إلى دمشق مطلع تموز الماضي، قال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان: «نحاول حل سوء الفهم بين سورية وتركيا عبر الطرق الدبلوماسية والحوار». فإلى أين وصلت عملية حل «سوء الفهم» هذه، عشية اجتماع جديد لأستانا سيعقد يومي 22 و23 من الجاري، وبعد مضي أكثر من أربعة أشهر على الإعلان الأولي عنها؟

## ■ المحرر السياسي

### فلاش باك

شكل تصريح الوزير الإيراني المشار إليه مفاجأة للكثيرين، خاصة مع استخدامه لتعبير «سوء الفهم» لتوصيف طبيعة العلاقة الراهنة بين سورية وتركيا. اتضح للجميع بعد أيام من التصريح، أنه كان جزءاً من تحضير مشترك مع الروس، ومع الأتراك لقمة طهران الثلاثية، التي عقدت يوم 19 تموز. بات ذلك أكثر وضوحاً حين عبّر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحفي مع نظيره السوري (23 آب)، وبشكل علني للمرة الأولى، أن روسيا تعمل منذ سنوات للوصول إلى تسوية للعلاقات بين سورية وتركيا. وازداد وضوح العمل المشترك من ثلاثي أستانا في هذا الاتجاه، عبر جملة التصريحات المتعاقبة والمتكررة، التي أطلقها مسؤولون أتراك بمن فيهم الرئيس التركي بخصوص العلاقة مع سورية، وهي تصريحات حملت ما يمكن أن يوصف بأنه تحول مهم وإعلان نوايا.

ناقشت قاسيون في مجموعة من المواد، فهمها لأبعاد هذا التوجه لدى أستانا واستهدافاته، وهو ما سنحاول إجماله بشكل مقتضب قبل الانتقال لمناقشة ما استجد من أمور عشية لقاء أستانا الجديد. ونشير قبل ذلك إلى أهم مواد قاسيون التي تناولت المسألة مع إمكانية الانتقال لقراءتها عبر الروابط المرفقة:

[حول «سوء الفهم» بين سورية وتركيا؟!](#)

## ما الذي ستعنيه عودة العلاقات السورية- التركية؟ وبأي شكل وعلى أية أسس ستعود؟

### «تطبيع العلاقات مع سورية»: شعار واحد ومضمونان متناقضان

وربما من المفيد التذكير أيضاً، بأن قاسيون قد تناولت موضوع العلاقات السورية التركية وأهمية تسويتها كجزء من إنهاء الكارثة، قبل أكثر من ثلاث سنوات من قمة طهران الأخيرة التي طرحت الموضوع للمرة الأولى. وكان ذلك في افتتاحيتها رقم 903 التي حملت عنوان: «العلاقات السورية- التركية والعالم الجديد» (3/ آذار/ 2019).

### جوهر المسألة

ربما بين أهم النقاط التي تدفع أستانا لاحتواء التناقض السوري التركي ووضعه على سكة الحل، ما يلي: التناقض التركي السوري، هو أحد «عوامل الأمان» الضرورية بالنسبة لواشنطن، لتمديد وجودها العسكري في سورية، وتالياً: لتمديد الأزمة، بما يعنيه هذا التمديد من تعميق للمستنقع بالنسبة لكل دول المنطقة.

استمرار التناقض التركي السوري، يعني إبقاء المعادلة السورية معلقة بين مجموعة أستانا من جهة، والمجموعة الغربية من الجهة المقابلة، وتالياً: منح المتشددين في النظام وفي المعارضة، هوامش إضافية لإبعاد التغيير وإبعاد الحل. استمرار التناقض التركي السوري، يعني

استمرار التأثير القاتل للعقوبات والحصار الاقتصادي الغربي، مع عدم وجود إمكانات فعلية لتجاوزه... فكسر الحصار بشكل عملي، يحتاج لكسر التوتر على الحدود السورية التركية، لأنها ستكون المنفذ الأهم موضوعياً في عملية إعادة الإعمار، ولأنها بوابة واسعة على الاقتصادات الصاعدة.

على أساس هذه المحددات، فإنه ليس من المستغرب إطلاقاً، أن عملية «حل سوء الفهم»، لا تسير على ما يرام حتى اللحظة، رغم المحاولات الإيرانية والروسية، ومن غير المتوقع أن تسير بسهولة، ليس فقط لأن حجم الخلافات المتراكم كبير، بل أيضاً لأن مصالح المتشددين من السوريين الراضين عملياً للحل السياسي، تتناقض مع هذا الاتجاه، ولذا فليس مفاجئاً أننا لم نشهد إعلان نوايا مقابل من جهة المتشددين على الجانب السوري.

من المثير للاهتمام، أنه في التوقيت نفسه الذي تنشط فيه أستانا «ابتداءً من قمة طهران»، باتجاه الدفع نحو تسوية العلاقات

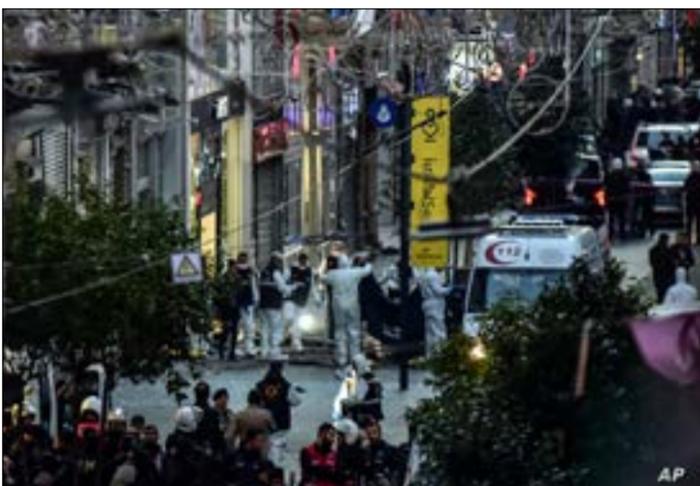
**استمرار التناقض التركي السوري يعني استمرار التأثير القاتل للعقوبات والحصار الاقتصادي الغربي مع عدم وجود إمكانات فعلية لتجاوزه**

السورية التركية، ونحو تأمين أرضية الحل السياسي، فإن سيلاً من المبادرات الخلية يجري إطلاقه، بينها ما قيل إنه مبادرة أردنية، والتي تلعب إلى جانب الإمارات، ومنذ وقت غير قصير، دور بوابة خلفية للمجموعة الغربية، وللبيان «الإسرائيلي» على وجه الخصوص.

ما لا شك فيه، هو أن تسوية العلاقات السورية التركية ينبغي أن تتم باحترام متبادل للسيادة الوطنية، وعلى أساس الاتفاقات الموقعة، أو التي يمكن توقيعها بين البلدين، وعلى أساس المصالح المشتركة للشعبين، وضمن اتجاه عام هو اتجاه إنهاء الكارثة الإنسانية في سورية عبر الحل السياسي، وعبر خروج القوات الأجنبية منها.

ولكن ما لا شك فيه أيضاً، هو أن أولئك الذين لا مصلحة لهم في الحل السياسي الشامل عبر 2254، سيعملون حتى اللحظة الأخيرة ضد جهود أستانا الهادفة لإيجاد تسوية معقولة للعلاقات السورية التركية.

بكل الأحوال، فإن إحدى المهام المنطقية لاجتماع أستانا القادم بعد أيام، هي أن يجري جرد حساب «حتى لو غير معلن»، لمدى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في قمة طهران. وعملية جرد الحساب هذه



# وما تأثير تفجير إسطنبول وغارات تركيا؟



بغرض تأخير عملية الوصول إلى النتائج المرجوة عبر إعطاء الذرائع اللازمة للمتشددين من كل الأطراف، الذين يقفون في وجه عملية تسوية شاملة، وضمناً إعطاء الذرائع للمتشددين في تركيا وفي سورية، الذين يعملون ضد الوساطة الإيرانية الروسية الهادفة لتسوية العلاقات السورية التركية، بما يسمح بكسر الحصار على سورية، وبتأمين الشروط المادية الفعلية لإعادة إعمار حقيقية، وعودة لاجئين حقيقية...

المؤسف أن دماء الضحايا على الجانبين، ستجري محاولة الاتجار بها سياسياً، ضد مصالح الضحايا أنفسهم، وضد مصالح وطنهم، خلال الأيام القليلة القادمة، وذلك عبر الخطابات السياسية الحرجية، التي ستحاول تدمير أية إمكانية للسير قدماً بالاستناد إلى الدم... وهذا بلا شك سيؤدي إلى تأخير إضافي، وإلى دم إضافي، ولكن سياسات كهذه لن تصمد طويلاً، خاصة وأن تجارب التخريب عبر عشر سنوات، قد علمت الأطراف المعادية للغرب أن أهم رد على التخريب هو رفع مستوى التفاهم والتنسيق...

في سورية، بغض النظر قبل الغرب بذلك أم رفض. هذه المصالح بمجموعها هي بالضد تماماً من المصلحة الأمريكية التي عبر عنها جيفري منذ أيام بطريقته المعتادة، بالقول: «إننا (أي الأمريكان) موجودون بـ 900 جندي فقط، ودون خسائر، نلعب دوراً كبيراً. ويعود لشرح هذا الدور بالقول: إن أفضل نصر ممكن حالياً هو استمرار الوضع على ما هو عليه... أي أنه يعبر مرة أخرى عن سياسة المستنقع بعد تعديلها وحصنها في مهمة إبقاء الأزمة، وإن لم تكن مستنقعا للروس، ولكن ينبغي ألا تكون هناك فرصة لنصر استراتيجي عبر الحل، للروس، أو الإيرانيين، أو الأتراك، أو السوريين بطبيعة الحال...

## كيف ستكون النتائج؟

النتائج المباشرة هي أن ضحايا جدداً قد سفكت دماؤهم في سورية وفي تركيا. عسكرياً، لن يكون هنالك أي معنى لما جرى من غارات أو تفجيرات. وسياسياً، فإن النتيجة الوحيدة هي محاولة إحداث بعض البلبلة في اجتماع أستانا القادم،

وجه الخصوص، والمنتشرون في قطاعات مختلفة ضمن الدولة التركية، وليس في الجيش فقط، بل وأيضاً في الأروقة الدبلوماسية والأمنية والخ.

إسقاط سوخوي 24، لم يكن الاستفزاز التخريبي الوحيد الذي جرى في حينه، بل حدث إلى جانبه عدد هائل من محاولات الاستفزاز والتخريب، التي ربما لن يُعرف حجمها الكامل إلى بعد سنوات طويلة. ولكن الأكد أن الحديثين التخريبيين الأكثر ضخامة كانا إسقاط سوخوي 24، واغتيال السفير الروسي في تركيا في نهاية 2016.

في حينه، كان من الواضح أن هدف كل من هذين الحديثين، هو قطع الطريق على التقارب المحتمل بين تركيا وروسيا، والذي كان لا يزال في تلك المرحلة يخطو خطواته الأولى العنينة، والذي كان ما يزال محفوفاً بالمخاطر ومفتوح الاحتمالات.

## والآن؟

قطعت عملية التقارب الروسي التركي أشواطاً بعيدة، وبات من غير الممكن عكسها أو تغيير اتجاهها، ولكن إمكانيات التخريب والتأخير والتعطيل موجودة دائماً... ومن الواضح أن حجم التناغم السياسي بين تفجير إسطنبول وغارات يوم أمس، هو حجم كبير يدل على أن هنالك عملاً حثيثاً على جانبي الحدود، وبمختلف الوسائل، هدفه الأساسي هو تأخير معالجة أستانا للملفات الملحة الموضوعة على الطاولة.

ليس من الصعب الاستنتاج أن هذه الغارات ومن قبلها التفجير، يستهدفان اجتماع أستانا القادم، خاصة وأنه اجتماع جرد حساب أولي لما تم تحقيقه من مقررات قمة طهران، وما ينبغي أن يتم تحقيقه خلال الأشهر القادمة.

ليس خافياً أن ثلاثي أستانا، بات متمركزاً على موضوعه إخراج الأمريكان من سورية، وعلى موضوعه تسوية العلاقات السورية التركية، وكذلك على موضوعه إيجاد استقرار حقيقي على أساس حل سياسي

ضرورية ومفصلية في تحديد الخطوات التنفيذية المطلوبة لتذليل العقبات التي ظهرت خلال الأشهر الماضية، والتي كانت متوقعة بمعظمها!

## التفجير والغارات

أعلنت السطات التركية اليوم الأحد 11/20 عن غارات جوية شنتها على مناطق في الشمال والشمال الشرقي السوري، بدعوى «الانتقام» للتفجير الإرهابي الذي جرى في إسطنبول قبل أيام. والنتيجة الأولية للغارات كانت مقتل عدد من المدنيين السوريين بينهم صحفي، وكذلك عدد من جنود الجيش السوري.

ليس هنالك أي معنى «عسكري» لهذه الغارات؛ أو بكلام آخر، فإن هذه الغارات لم تحقق أي هدف عسكري فعلي، ومن السذاجة بمكان التعامل معها على أنها مجرد «انتقام»، لأن التعامل معها بهذه الطريقة من شأنه أن يضع الأهداف الحقيقية وراء هذه الغارات.

## عودة إلى 2015-2016

التفجير الإرهابي في إسطنبول والغارات التركية اليوم وليل البارحة، يصبان عملياً في الهدف السياسي نفسه؛ فهما يعقدان الملفين الأساسيين اللذين من المفروض أن يكونا على طاولة أستانا في اجتماعها القادم بعد غد الثلاثاء. الملفان هما: 1- كيفية دفع عملية تسوية العلاقات السورية التركية قدماً، 2- كيفية دفع عملية التسوية السورية قدماً، بما في ذلك ما يتعلق منها بالشمال الشرقي السوري.

قبل أن نمضي أبعد في محاولة فهم الغايات وراء كل من التفجير والغارات، ربما من المفيد التذكير بأن السنوات الماضية قد كشفت حقيقة عملية إسقاط تركيا لطائرة سوخوي 24 الروسية عام 2015؛ إذ بات من المعلوم أن أولئك الذين كانوا وراء محاولة الانقلاب عام 2016، هم أنفسهم الذين كانوا وراء إسقاط الطائرة، وهم أنفسهم المدعومون بشكل كبير من الأمريكان على

**النتيجة الوحيدة هي محاولة إحداث بعض البلبلة في اجتماع أستانا القادم بغرض تأخير عملية الوصول إلى النتائج المرجوة**



# وَأد «مشروع قانون الإفصاح عن الذمة المالية» رسمياً!



هل هناك جدية في مكافحة ظاهرة الفساد رسمياً؟

وهل آليات الوفاية من الفساد، وصولاً إلى مكافحته، يجب أن تنطلق من معالجة النتائج، أم من إنهاء الأسباب؟ وهل الفساد سلوك فردي محصور بالوظيفة العامة، أم بنية ومنظومة تعمل بمظلة السياسات ومحمية منها؟ وهل سياسات الفساد والإفصاح قادرة على إنتاج آليات لمكافحة ظاهرة الفساد؟

عاصي اسماعيل

أسئلة كثيرة من الممكن، بل ويجب، أن تطرح عند الحديث عن ظاهرة الفساد بأسبابها ونتائجها، كي يتم التمكن من معالجتها ومكافحتها، طبعاً بحال توفر النية الجدية رسمياً في ذلك!

لكن الواضح أنه لا جدية على المستوى الرسمي في مكافحة ظاهرة الفساد، على الرغم من تفرغها لتبدو وكأنها سلوك فردي شاذ في بيئة ومنظومة غير شاذة، ترافقاً مع الحديث بأنها ظاهرة عامة تشمل كافة الدول، أي لسنا استثناء في ذلك، مع ما يعنيه ذلك من مساعي الاستسلام تجاهها، بل وتكريس تأييدها، مع ما يعنيه ذلك من تأييد لمصالح شريحة المستفيدين من هذه الظاهرة، مع غيرها من الظواهر الهدامة الأخرى، ومن جملة السياسات التطبيقية المسخرة لخدمتها، على حساب بقية الشرائح الاجتماعية، والغالبية المقفرة خصوصاً، والاقتصاد الوطني، بل والمصلحة الوطنية عموماً!

لا جدية في مكافحة ظاهرة الفساد رسمياً

فبعد أخذ ورد بما يخص «مشروع قانون الإفصاح عن الذمة المالية» منذ عام 2019، برغم عدم التعويل عليه طبعاً، وعلى الرغم من تناول ظاهرة الفساد بمنتهى بنتائجها فقط بمعزل عن مسبباتها، وعلى الرغم من النظر إليها على أنها سلوك فردي معزول ومحدود ومقتصر على بعض شاغلي الوظيفة العامة، فقد أطلقت وزيرة التنمية الإدارية رصاصه الرحمة على مشروع قانون الإفصاح عن الذمة المالية» خلال حديثها عبر إذاعة المدينة إف إم بتاريخ 2022/11/16. فبحسب الوزيرة، وتعقيباً حول مآل مشروع القانون، قالت: «هناك إجراء تنفيذي يتعلق بالذمة المالية خلال الأيام العشرة القادمة.. سيصدر عن الحكومة في اجتماعها القادم».

أي إن مشروع القانون، الذي طُنت أذناننا به طيلة السنين الماضية، قد تم وأده رسمياً، أو تم تأجيله إلى أجل غير مسمى بأحسن الأحوال، وسيتم الاكتفاء عوضاً عنه الآن بـ«إجراء تنفيذي» حكومي فقط، أي بصيغة «قرار أو تعميم أو تعليمات»، يتمثل ربما بالاكتفاء بتقديم «إقرار مالي» من قبل شاغلي الوظيفة العامة، وقد يتم تحديثه بين الحين والآخر!

ولعل المال النهائي لمشروع القانون «على علته» بعد هذه السنين يشير إلى ما وصلت إليه قوى الفساد والنهب من قوة وتحكم وسيطرة ونفوذ، استقواءً بالسياسات الليبرالية التي تعمل لمصلحتهم طبعاً!

بين أخذ ورد!

يذكر أن مشروع قانون الإفصاح عن الذمة المالية كان قد تم طرحه من قبل وزارة التنمية الإدارية في عام 2019، مع الوعد بصدوره بنهاية ذلك العام في حينه!

ثم وفي عام 2020 تم الإعلان أن المشروع تتم دراسته من قبل لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب، لجواز النظر به دستورياً.

وفي شباط 2021، وخلال لقاء عبر الإخبارية السورية، أكد عضو مجلس الشعب الدكتور أحمد الكزبري، رئيس لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب، أن: «مشروع قانون الذمة المالية مخالف للدستور السوري ومنح اللجنة المختصة حصانة غير دستورية، مبيحاً أنه لا يجوز إقرار قانون جزائي بأثر رجعي، وبالتالي مشروع قانون الذمة المالية يخالف الدستور في هذا المنحى».

ثم، وفي شباط 2022، أعلنت وزيرة التنمية الإدارية أن «قانون الذمة المالية سيقر قريباً وسيعلن عنه في الوقت المناسب»، بمعنى أن ملاحظات لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية

في مجلس الشعب تم تداركها حكومياً، وأعيد المشروع إلى عهدة مجلس الشعب.

لنأت إلى التصريح الأخير أعلاه على لسان وزيرة التنمية الإدارية، الذي يعلن وأد المشروع حالياً، واستبداله بإجراء تنفيذي حكومي فقط! والاستنتاج الذي يمكن الوصول إليه بعد كل ذلك هو أن قوى الفساد والنهب والنفوذ لم تكن راضية حتى عن مشروع قانون يتناول ظاهرة الفساد ببعض نتائجها المقرمة فقط، فكيف بحال الجدية في تناول هذه الظاهرة اعتباراً من أسبابها، أي من السياسات التي أفرزتها ووسعتها وعمقتها، وصولاً إلى محاسبة هذه القوى على ما تم نهبها، مع استعادة الأموال المنهوبة، والأهم تجفيف مصادر هذا النهب؟!

غير مفاجئ!

إن وأد مشروع القانون ليس مفاجئاً، فقد سبق أن أشرنا في عام 2019، من خلال مادة بعنوان «محاربة الفساد وشريحة المَطلين» بتاريخ 2019/8/6، في معرض الحديث عن مشروع القانون في حينه، إلى أن قانون «الكسب غير المشروع» رقم 64/ لعام 1958 ما زال يعتبر نافذاً حتى الآن، أي إنه «ما زال ساري المفعول نظرياً لكنه مَطَّل عملياً».

ومما قلناه بوقتها: «إن القادرين على تعطيل هذا القانون طيلة هذه الفترة بالرغم من نفاذه، قادرون على تعطيل أي مشروع أو نص يطالهم بالمحاسبة أو يحد من نفوذهم، أو يحول دون زيادة مكاسبهم، ناهيك عن إمكاناتهم وقدرتهم على صياغة ووضع القوانين والنصوص التي تزيد من نفوذهم ومن حصصهم وأرباحهم وفسادهم، وطبعاً الحديث هنا عن شريحة كبار الفاسدين وحيثان المال وكبار التجار وأصحاب الثروات، ومن انضم إليهم مؤخراً من تجار حرب وأزمة، والمستفيدين من جملة السياسات الليبرالية المتبعة، مع الأخذ بعين الاعتبار ارتباطات مصالح هؤلاء الإقليمية والدولية».

ولعل مسيرة مشروع القانون بين أخذ ورد على المستوى الرسمي خلال السنين الماضية توضح قدرة ووزن قوى النهب والفساد التعطيلية، وتؤكد الخلاصة السابقة!

مكافحة الفساد تبدأ

بالسياسات وليس بالتعليمات!

إن جملة السياسات الليبرالية المطبقة منذ عقود مع نتائجها الكارثية، والتي زادت سنوات الحرب والأزمة من أثارها التدميرية على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، وصولاً إلى تكريس انعدام العدالة الاجتماعية وتعميق الفرز الطبقي بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح، هي المسؤولة عن كل الموبقات والشور التي يعاني منها السوريون والاقتصاد الوطني عموماً، بما في ذلك توسيع وتعميق ظاهرة الفساد كنتيجة ومفرز لهذه السياسات!

ولا جديد بالقول مثلاً بأن السياسة الأجرية «كجزء من السياسات الليبرالية المطبقة» تعتبر سياسة فساد وفساد معاً، بالإضافة إلى كونها تعبيراً مكثفاً عن توحش هذه السياسات بنتائجها الملموسة على مستوى حياة ومعيشة وخدمات أصحاب الأجور، وخاصة ما يتعلق بالهوة الكبيرة بين الأجور والأسعار، أي بين الأجور وتكاليف المعيشة، مع تكريس العجز رسمياً من خلال سياسة تجميد الأجور، بالتوازي مع غيرها من السياسات التطبيقية المتوحشة، مثل سياسات تخفيض الإنفاق العام، وآليات تخفيض الدعم المتبعة وصولاً إلى إنهائه كلياً!

فالساسة الأجرية المتبعة منفردة هي دليل فاقع على عدم الجدية بمكافحة ظاهرة الفساد، بل هي نفسها دافع لتعريفها وتوسيعها وتعميقها!

وبالتالي فإن الإجراء الحكومي المتمثل بالإقرار المالي للعاملين بأجر في الوظيفة العامة ليس كافياً لحد من ظاهرة الفساد، ولن يكون قادراً على مكافحة هذه الظاهرة، بل هو مجرد ذر للرماد في العيون، وتعمية رسمية مباشرة عن السياسات المتبعة وموبقاتها، بغاية عدم المساس بها واستمرارها، واستمرار الحفاظ على مصالح شريحة القلة من أصحاب الأرباح المستفيدين منها «نهباً وفساداً ونفوذاً»، على حساب الغالبية من أصحاب الأجور، والمصلحة الوطنية؟!

# التسرب المدرسي.. رب ضارة نافعة!



في حديث لوزير التربية لصحيفة الوطن بتاريخ 2022/11/14 قال: «نسبة التسرب المدرسي تصل إلى 22% من إجمالي عدد التلاميذ في مرحلة التعليم الإلزامي.. هدف الوزارة هو الوصول إلى إعادة مليون متسرب إلى مقاعد الدراسة، حتى الآن استطعنا استقطاب 160 ألفاً..»

## نوار الحمشقي

لا شك أن نسبة التسرب أعلاه تُعتبر كبيرة جداً، ومن الطبيعي أن تكون هناك مساع لإعادة المتسربين واستقطابهم، لكن نتساءل هنا عن الإمكانية الجدية المتاحة لتحقيق ذلك؟!

فواقع الحال يقول: إن الوزارة عاجزة أصلاً عن تأمين ضرورات العملية التعليمية للمنتظمين من التلاميذ في المدارس القائمة، فكيف سيكون عليه الحال مع الحديث عن إعادة مليون متسرب إلى مقاعد الدراسة؟!

## الأرقام تتحدث

بعيداً عن الحديث الإعلامي أعلاه، والترويج والتسويق المطلوب من خلاله بحيث تبدو الوزارة وكأنها تقوم بما عليها على أكمل وجه، مع مساعيها لاستقطاب المتسربين، وكان لديها فائضاً من الإمكانات لاحتواء هؤلاء والقيام بتعليمهم، مع تأمين مستلزمات كل ذلك!

فماذا يعني استقطاب مليون متسرب من التعليم الإلزامي؟

إنه يعني بلغة الأرقام، وبكل بساطة: أن تكون هناك أكثر من 1500 مدرسة متاحة وشاغرة، في حال كان وسطي الاستيعاب في كل منها 700 تلميذ وسطياً، وبعدد شعب صفية يبلغ 17 شعباً في كل منها بالحد الأدنى، مع ازدحام صفي بحدود 40 تلميذ بكل شعباً!

فهل يتوفر هذا العدد من المدارس الكبيرة الشاغرة التي يمكن أن تستوعب هذا العدد من التلاميذ المتسربين؟

وذلك، إن ذلك يعني أن يكون هناك أكثر

من 50 ألف معلم متوفر ومتاح وفائض، كي يتفرغوا لعملية التعليم لهؤلاء المتسربين، وهذا في حال اقتصرنا حاجة كل 40 تلميذ في كل شعبه صفية إلى معلمين اثنين فقط لا غير، وبمعزل عن الاختصاصات طبعاً!

يضاف إلى ذلك، أعداد الإداريين والموجهين وغيرهم، اللازم توفرهم بكل مدرسة من أجل حسن إدارتها، والتمكن من متابعة ضرورات ومستلزمات العملية التعليمية، وهذا يعني توفر أكثر من 2000 إداري وموجه فائض، هذا بحال الاكتفاء بـ 3 إداريين في كل مدرسة من المدارس التي يفترض توفرها وباللغة 700 مدرسة، فهل ذلك متاح ومتوفر لدى الوزارة؟

وأخيراً، يمكن الحديث عن المستلزمات والضرورات للعملية التعليمية، والتي سلفاً هناك معاناة شديدة بتوفيرها في المدارس القائمة، فكيف الحال لمدارس وتلاميذ جدد، وبهذا العدد الكبير؟!

## تغطية العورات

الأرقام أعلاه، وبظل الواقع المترهل والمترجع المعروف والمدرك للعملية التعليمية من قبل الوزير، ومن قبل الحكومة، يتيح لنا التساؤل عن الجدية الرسمية في استقطاب المتسربين؟!

فالمتمسبون بهذا العدد الكبير، والذي تعجز الوزارة عن استقطابهم عملياً من واقع الأرقام التقريبية أعلاه، يمكن أن ينطبق عليهم المثل «رب ضارة نافعة»!

فالعورات الكبيرة بما يخص العملية التعليمية بواقعها الراهن، وبأعداد المدارس القائمة والتلاميذ المنتظمين فيها اكتظاظاً، والنقص الشديد بالمعلمين والإداريين، أكبر

من أن تتم التغطية على كل ذلك، فكيف الحال مع زيادة مليون تلميذ متسرب، مع كل الاحتياجات اللازمة لاستقطابهم، وبحودها الرقمية المبينة أعلاه بالحد الأدنى؟!

## المسؤولية الحكومية

إن حديث الوزير عن مساع لاستقطاب مليون متسرب، مع معرفته المسبقة بعدم توفر الإمكانات لتحقيق ذلك، لا يعدو كونه تضخيماً مفتعلاً ومبالغاً فيه لعمل الوزارة بظل إمكاناتها الفعلية!

فتشجيع المتسربين على العودة إلى الدراسة لا يتم فقط من خلال توزيع السبل الغذائية، ولا من خلال الإعفاء من قيمة الكتب، أو حملات الإعلانات الطرقيّة وغيرها، أو استجداء المنظمات والجمعيات الدولية، ولا من خلال تفعيل العقوبات بحق ذوي التلاميذ المتسربين، وكذلك لا يتم من خلال إمكانات وزارة التربية منفردة، مع عدم التقليل من أهمية كل ما سبق طبعاً!

فهذا الشأن حكومي بامتياز، ومن الواجب أن تعمل الحكومة مجتمعة على تذليل كافة الصعوبات القائمة بوجه عملية استقطاب المتسربين، هذا بحال الجدية الرسمية في ذلك طبعاً!

وطالما أن الحديث عن المسؤولية الحكومية بهذا الإطار، فقلعه من الضروري بالتوازي مع الحديث عن ضرورات توفير إمكانات

استقطاب المتسربين، أن يتم الحديث عن ضرورات الحفاظ على التلاميذ المنتظمين في المدارس، والأهم ضرورات الحفاظ على الكادر التعليمي، وتوفير مستلزمات العملية التعليمية في المدارس القائمة!

بمعنى أكثر وضوحاً، ضرورة توفير الاعتمادات المالية الكافية لكل ذلك، بدلاً من سياسات التقشف - وضغط الإنفاق، وتخفيض الدعم - المعمول بها رسمياً!

## عوامل الجذب والنبذ

واقع الحال يقول: إن عوامل النذب من العملية التعليمية أكبر من عوامل الجذب فيها، اعتباراً من ضغوط الواقع المعيشي والخدمي المتردي للمعلمين وذوي التلاميذ، مروراً بالنقص الشديد في أعداد المعلمين والإداريين، وليس انتهاءً بالازدحام الصفّي، مع نقص مستلزمات العملية التعليمية!

فالجدية والمسؤولية الحكومية، بحال توفرها، يجب أن تكون كلاً لا يتجزأ، وعلى كافة المستويات، لكن مع كل أسف لا جدية ولا مسؤولية طالما بقيت واستمرت السياسات المطبقة على حالها!

فالسياسات المتبعة، بما في ذلك السياسات التعليمية، هي سياسات نابذة وطاردة على كافة المستويات، اعتباراً من تزايد نسبة التسرب المدرسي، وليس انتهاءً بتزايد معدلات الهجرة من البلاد!



# التفاح.. برنامج دعم للمصدرين وحملات توعية للمزارعين!



وافقت الحكومة بتاريخ 2022/11/17 على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترحات وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والزراعة والإصلاح الزراعي لدعم تصدير مادة التفاح وتكليفهما بالتنسيق مع الجهات المعنية لوضعها موضع التنفيذ.

## ■ سمير علي

قد يظن القارئ أن مصلحة المزارعين متضمنة بمنزلة المقترحات التي تمت الموافقة عليها حكومياً، لكن التفاصيل لم تقترب من هذه المصلحة بتاتاً!

### تفاصيل التوصية

المقترحات التي تمت الموافقة عليها هي التالية: استمرار وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بحملات التوعية الموجهة لمزارعي التفاح لتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالممارسات الزراعية الجيدة الواجب تطبيقها على محصول التفاح «طرق ومواعيد رش المبيدات ونسبها» لتجنب الأثر المتبقي للمبيدات وضمان الجودة وفق المعايير الدولية.

تجهيز وتطوير عمل المخابر وتوجيهها بإرسال نتائج التحاليل المخالفة للمواصفات «وخاصة تلك التي تحتوي أثراً متبقياً للمبيدات» إلى مديرية الجمارك العامة لاتخاذ الإجراء المناسب بعدم الإفراج عن الشحنات المخالفة.

قيام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك - المؤسسة السورية للتجارة باسترجار أكبر كمية ممكنة من التفاح للتسويق الداخلي في منافذ البيع التابعة لها في المحافظات وبأسعار منافسة وتشجيعية للمزارع.

قيام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بإطلاق برنامج دعم تصدير مادة التفاح للموسم

الحالي بحيث يتم منح مصدر هذه المادة نسبة دعم 25% من أجور الشحن للحاوية أو السيارة الواحدة من تاريخ 2022/11/15 ولغاية 2023/5/31 بموجب آلية دعم محددة وواضحة يتم إعدادها بالتنسيق مع الجهات المعنية.

### إنهاء الدعم للمزارعين مقابل ضمان الأرباح للمصدرين

من المفترض أن تكون عمليات التصدير إيجابية بنتائجها على المنتج والمصدر والاقتصاد الوطني عموماً، لكن تشجيع عمليات التصدير وفقاً لسياق مضمون التوصية أعلاه هو بالضد من مصلحة المزارعين، ولمصلحة تجار أسواق الهال والمصدرين فقط لا غير!

فلا شك أن المزارعين ليسوا بحاجة إلى حملات التوعية الحكومية، فخبراتهم المتراكمة منذ مئات، بل آلاف السنين، قد تكون كافية وواقية.

وعن موضوع المعايير الدولية، حرصاً على مصلحة المصدرين طبعاً، فربما تفتح الباب على موضوع المستلزمات الواجب توفرها لهذه الغاية، من أين وبأية تكلفة، في ظل تراجع الدعم الحكومي، وتقليصه على مستلزمات الإنتاج الزراعي للحدود القصوى، وترك المزارعين عرضة للاستغلال والنهب من خلال آليات عمل الأسواق المنغلقة التي توفر هذه المستلزمات، وبالتالي ترفع التكاليف عليهم!

أما بشأن التسويق من قبل السورية للتجارة، بالكمية الممكنة وبأسعار منافسة وتشجيعية

للمزارع، فذلك يدخل ضمن إطار سد الذرائع ليس إلا!

فواقع استرجار المؤسسة من المحصول ستكون محدودة كما جرت العادة، وغير مؤثرة على السعر بالنتيجة، باعتبار أن من يحدد السعر بالنسبة للمزارع أو للمستهلك هم تجار أسواق الهال أولاً وأخيراً، على حساب المزارع كما على حساب المستهلك، وقد يدخل بهذا السياق الاستغلالي للمزارعين على مستوى السعر أيضاً من سيقوم بعمليات تصدير بعض الكميات من هذا المحصول، والتي تنطبق عليها المعايير الدولية، التي سيتم التأكد منها من خلال عمل المخابر!

لنأت للاهم في التوصية أعلاه، والمتمثلة بالدعم المباشر للمصدرين على أجور الشحن بواقع 25%، مع مدة مفتوحة لهذا الدعم لفترة 6 أشهر، كخلاصة لمضمون التوصية، أي ضمان حصول المصدر على هامش ربح إضافي، بالإضافة إلى هامش الربح الذي حصل عليه استغلالاً للمزارع!

المزارعون.. وصلت الرسالة! من المؤكد أن المزارعين، وبعيداً عن حملات التوعية الحكومية، قد وعوا وفهموا تماماً مضمون التوصية أعلاه البعيدة عن مصلحتهم، كما سبق لهم أن وعوا وأدركوا مضمون وغايات السياسات الحكومية التي أضرت بإنتاجهم الزراعي عموماً، وأوصلتهم إلى خسائر سنوية متراكمة انعكست سلباً على حياتهم ومعاشهم، والتي فرضت على البعض منهم ترك الإنتاج الزراعي وهجرة الأرض بالنهاية!

فالرسائل المتتالية وفقاً للنهج المتبع حكومياً قد وصلت بحذافيرها ودون موارد إلى المزارعين، وإلى عموم المنتجين والمستهلكين في البلاد، وربما بقي أن تصل رسائل هؤلاء مجتمعين إلى الحكومة، ومن خلفها من ناهبين وفاسدين ومتنفذين، بأن هذا النهج التدميري للبلاد والعباد لن ولا يمكن له أن يستمر، وإن طال عليه الزمن! فهل وصلت الرسالة!؟

## وزارة الزراعة.. دفاعاً عن السوق ومحاباة للقائمين عليه!



### ■ عاهد إبراهيم

ومهمة مستجدة بعهدتها؟! وعن أية أسعار تكلفة وهوامش ربح يتم الحديث هنا بما يخص الأسمدة بعد إنهاء الدعم عنها وتحرير سعرها رسمياً؟!؟

### تقاسم أدوار شكلي على حساب المزارعين

بحسب تنمة ما ورد على موقع وزارة الزراعة: «تعمل وزارة الزراعة على وضع الخطة الإنتاجية الزراعية وتحدد من خلالها المساحات المخطط زراعتها واحتياجاتها من كافة مستلزمات الإنتاج ومنها مادة السماد، ويتم تحديد الكميات التي ستعمل الحكومة على تأمينها والكميات التي يجب تأمينها من القطاع الخاص.. تعمل الوزارة على تحديد أولويات بيع السماد للمحاصيل الإستراتيجية والرئيسية حسب الكميات التي تمكنت من تأمينها، وفي هذا العام تم إعطاء الأولوية حالياً لمحصول القمح بعد أن تم توفير الدفعة الأولى من احتياجاته وتستمر الحكومة بالالتزاماتها لتوفير باقي الاحتياج ضمن القدرة على توفيرها في ظل الحصار، كما عملت الوزارة بالتنسيق مع الجهات المختصة على وضع كافة التسهيلات اللازمة أمام القطاع الخاص للقيام بدوره في استيراد الأسمدة وإتاحتها في السوق وتحقق التنافسية للحد من ارتفاع الأسعار، والحكومة ملتزمة بتأمين الأسمدة للقطاع الزراعي ضمن المتاح».

### تستمر معاناة المزارعين

عاماً بعد آخر، وخاصة على مستوى تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي، من أسمدة ومبيدات وادوية و... والتي تركزت وتزايدت بسبب تراجع دور الدولة على مستوى تأمينها، بالتوازي مع آليات تخفيض الدعم التي طالتها «كما وسعراً»، والنتيجة اضطراب المزارعين لتأمين هذه المستلزمات من خلال السوق بألياته التحكيمية والاستغلالية، سعراً ومواصفة وتوقيتاً، ولمصلحة القائمين عليه!

تكتف بموقف المدافع عن السوق ونفي التهمة عن القائمين عليه، بما يخص عوامل التحكم والاستغلال والاحتكار، رداً على المزارعين المكتوبين بنار هذه السوق والمتحكين به، بل وبكل وضوح تعلن استكمال التخلي الرسمي عن مهامها ومسؤولياتها تجاه الإنتاج الزراعي والخطط الزراعية التي تضعها وتعتمدها، بما في ذلك ما يخص خطط المحاصيل الإستراتيجية، التي يدخل بعضها في حسابات الأمن الغذائي للمواطنين!

إنتاج المحاصيل الإستراتيجية، وذريعة الحصار حاضرة طبعاً! فعبارات مثل: «حسب الكميات التي تمكنت من تأمينها»، «تستمر الحكومة بالتزاماتها لتوفير باقي الاحتياج ضمن القدرة على توفيرها»، «الحكومة ملتزمة بتأمين الأسمدة للقطاع الزراعي ضمن المتاح»، هي عبارات للتهرب من المسؤولية، ولتكريس تراجع دور الدولة بما يخص الإنتاج الزراعي ومستلزماته وخطته! استكمال التخلي عن المهام والواجبات الوزارة وفقاً لكل ما سبق أعلاه لم

الكلام العام أعلاه يشير بداية إلى تقاسم الأدوار بين الوزارة والقائمين على السوق من القطاع الخاص، بما يخص تأمين مستلزمات الإنتاج عموماً والسماد خصوصاً، مع التمهيد المسبق حول الأولويات والكميات بالنسبة للوزارة بما يخص المحاصيل الإستراتيجية فقط بحسب الإمكانيات المتاحة! بمعنى أكثر وضوحاً فإن الوزارة تخلي مسؤوليتها تجاه تنفيذ خطتها الزراعية نفسها، وليس تجاه المزارعين فقط، بما في ذلك ضماناً ما يخص مستلزمات

# استيراد وتصدير على حساب خسارة المزارع!



يتلزم في كل عام وفي ذات التوقيت، فتح باب الاستيراد لمادة الموز توازياً مع فترة تسويق موسم الحمضيات. وبغض النظر عن حيثيات وتفاصيل قرار الاستيراد الحالي، وما فرضه على مستوردي المادة من ضريبة «لصالح دعم موسم الحمضيات» كمحاولة لتغطية الحكومة على الأثر السلبي لتلك العملية على موسم الحمضيات، يبقى المزارع في نهاية المطاف الطرف الخاسر ضمن معادلة لا يمكن أن يتساوى طرفاها، ولا يمكن ألا ترجح كفتها وفق الوقائع سوى لمصلحة شريحة النهب والفساد والقانمين على عمليات التسويق والاستيراد والتصدير...

## ■ ماسة سليمان

### قرار الاستيراد وما الجديد؟!

لقد تمت الموافقة، كما كل عام، على مقترح وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والزراعة والإصلاح الزراعي، بالسماح باستيراد مادة الموز اللبناني، وبكمية 40 ألف طن، وذلك حتى شهر نيسان للعام 2023، على ألا تتجاوز كل موافقة استيراد كمية 500 طن، ولا يتم منح موافقة أخرى لطالب الاستيراد قبل تخليص الموافقة السابقة الممنوحة له.

الجديد في الأمر، هو ما رشح عبر صحيفة الوطن بتاريخ 2022/11/15 بأن: «هناك دراسة تم إعدادها ما بين وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية، والزراعة لرفع السعر الاسترشادي للموز المستورد، بحيث يصل إلى الأسواق بسعر الكيلو الواحد يوازي ثلاثة كيلو من الحمضيات السورية، وذلك بهدف استمرار الدعم للحمضيات الذي بدأ مبكراً هذا العام، من خلال عدة قرارات، ومنها: توفير نقله مجاناً، ودعم تصديره من خلال حسومات كبيرة على أجور النقل، وذلك دعماً للمزارع السوري والموسم الجيد من الحمضيات. بالإضافة إلى «تسديد مبلغ «ضريبة» على مستوردي الموز يذهب لدعم موسم الحمضيات، بحيث لا يتأثر المزارع السوري بفتح باب استيراد هذه المادة المطلوبة في الأسواق، والتي يجب أن تتوفر بسعر مقبول دون أن تكون منافسة للحمضيات المنتجة محلياً».

القرار والدراسة يبدو خالهما وكأن محصول الحمضيات مدعوم أصلاً، مع استفاضة حكومية متأخرة حول عدم تأثر المزارع بعملية الاستيراد! ولا ندري إن كان رفع السعر الاسترشادي للموز سيحقق غاية عدم المنافسة مع الحمضيات، لكنه

من كل بد سينعكس على سعر الموز بالنسبة للمستهلك بالنتيجة!

بالمقابل، فإن الإجراءات المذكورة أعلاه تعني، بشكل أو بآخر، أن الجهات المعنية على علم طيلة السنوات السابقة بأن فتح باب استيراد الموز بالتوازي مع موسم تسويق الحمضيات يضر المزارع بالدرجة الأولى، من الناحيتين التنافسية والتسويقية، كما أصبح من البديهي مع تكرار هذا السيناريو السنوي أنه إجراء مقصود، والهدف منه ضرب الموسم التسويقي لمزارعي الحمضيات، ووضعهم ضمن خانة العجز، ليسهل التحكم بالأسعار من قبل تجار أسواق الهال وسماسة التصدير...

فضمن توصيات وزارة الزراعة لتسويق الموسم، لم يتم التطرق لأي إجراء جديد من شأنه أن يحسن من وضع المزارع، ويعوض له خسارته الناجمة عن فقدانه للدعم الزراعي!

### الموسم خاسر بامتياز

المشكلة الحقيقية، أن المزارع بالأصل فقد كافة أشكال الدعم الحكومي، سواء خلال عملية الإنتاج أو خلال عملية التسويق، بدءاً من تأمين الأسمدة والمبيدات والمحروقات من أجل عمليات السقاية عبر السوق السوداء بانفلات أسعارها، وصولاً إلى عمليات التسويق والتصدير المتحكم بها سعراً وكماً من قبل حيتان أصحاب الأرباح «تجار أسواق الهال والمصدرين».

فالدعم الحكومي لم يعد يغطي سوى جزء بسيط من هذه العملية، هذا إن وصل منه شيء للمزارع، وليأخذ ضربته الثانية أثناء عملية التسعير الحكومي لتسويق منتجاته، التي لا تتساوى مع تكلفته بظل انفلات الأسعار في السوق السوداء على مستلزمات إنتاجه، ناهيك

عن ضعف قنوات التسويق الحكومي لمحصولة داخلياً! فلا جديد يذكر ضمن الإجراءات الوزارية لتسويق موسم الحمضيات هذا العام، سوى استمرار الحديث عن استرجار أكبر كمية ممكنة من الحمضيات، دون تطوير آليات التسويق السابقة «كماً وسعراً»، والتي أدت وتؤدي إلى خسارة المزارع!

وإذا ما قارنا جهود الوزارات المتكاتفه لتذليل الصعاب أمام تجار وسماسة التصدير، مع دعمهم المباشر وغير المباشر، من أجل إنجاح عملية التسويق لخارج القطر، والتي أشرنا إليها خلال مادة سابقة من العدد 1092، وتالياً اقتران استيراد الموز بموسم تسويق الحمضيات، نجد أن هذه الإجراءات المتحيزة كانت كافية لاستمرار المزارعين باقتلاع أشجار الحمضيات واستبدالها بزراعات أخرى، أو هجرة الأرض والزراعة، وإلى استمرار تراجع إنتاج الحمضيات عاماً بعد آخر...

### الرفع القسري لسعر الموز!

إن رفع سعر كيلو الموز لثلاثة أضعاف سعر الحمضيات بشكل مفتعل وقسري، من خلال رفع السعر الاسترشادي له مع فرض الضريبة عليه، ستحرم الغالبية الفقيرة من المواطنين من شرائه، نظراً لارتفاع سعره بالنتيجة وعدم تناسبه

وقدرتهم الشرائية! والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: لماذا لا يجري إغراق الأسواق السورية بهذا المنتج ضمن فترة نضوجه صيفاً على سبيل المثال، وبالتالي يتم بذلك المحافظة على سعره دون الحاجة لرفعه بشكل قسري، ويجنب مزارع الحمضيات من الخسارة؟! وبذلك تكون قد تجنبنا خسارة المزارع لموسم الحمضيات، وتم طرح مادة الموز بأسعار تناسب الغالبية الفقيرة، بدلاً من قلة توفره ما قبل موسم الحمضيات وبأسعار وصلت لحدود الـ 20 ألف؟! أم أن تأخير استيراد هذه المادة تزامناً مع فترة تسويق الحمضيات هو المطلب والنية المبيتة لدى القائمين على عمليات تصدير الحمضيات، وذلك بهدف ضرب الموسم، وبالتالي التحكم بالأسعار كما يحلو لهم؟! إن الجهود الحكومية المبذولة لتقديم المزيد من التسهيلات أمام مصدري الحمضيات، والسماح باستيراد الموز خلال فترة تسويقها، وعدم الاكتراث لخسارة المزارع السنوية وعذاباته، تختصر لوحة باتت فيها الحكومة الزراعي الرسمي للحفاظ على مصالح كبار حيتان عمليات النهب والفساد «تسويقاً واستيراداً وتصديراً»، مع شرعتها، ولو على حساب حرق المواطن «المنتج والمستهلك» والإنتاج الوطني!



# الظلام في منازل المنهويين..



تواصل حالة التدهور السريع في قطاع الكهرباء السوري دون أية بوادر للحل تلوح في الأفق. وكما الحال مع كل شتاء، يبرز السوريون تحت وطأة زيادة جديدة في عدد ساعات الحرمان من الكهرباء حيث وصلت الانقطاعات في الكثير من مناطق البلاد إلى ما يزيد عن عشرين ساعة في اليوم، تزداد معها ضرورة الإلحاح بالسؤال: لماذا تشهد سورية هذا العدد من ساعات «التقنين»؟ وهل يوجد في جعبة الممسكين بالقرار أي جواب مقنع؟

## ■ قاسيون

انخفض إنتاج سورية من الكهرباء من حوالي 7200 ميغا واط في عام 2010 إلى حوالي 2500 ميغاواط حالياً وفقاً لتقديرات المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء. وقد يعتقد البعض أن المشكلة تكمن في الدمار الذي طال البنى التحتية لقطاع الكهرباء نتيجة الحرب في البلاد، لكن - ووفقاً للتصريحات الرسمية مرة أخرى - فإن هذا غير صحيح. حيث خرجت المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء يوم الخميس 10-11-2022، لتؤكد أن «محطات التوليد في القطر قادرة حالياً على تلبية احتياجات المستهلكين بنسبة 70 بالمئة في حال توافر حوامل الطاقة الكافية لإنتاج الاستطاعات الممكن إنتاجها». معلنة أنه بعد إدخال المحطة الحرارية بحلب في الخدمة بات بالإمكان إنتاج 6 آلاف ميغاواط لو توافرت حوامل الطاقة اللازمة.

### كم يحتاج السوريون من الكهرباء حالياً؟

إذا اعتمدنا التصريح المذكور آنفاً، وقلنا إن 6 آلاف ميغاواط تعادل 70% من الحاجة السورية للكهرباء، نجد أن التصريحات الرسمية تقدر هذه الحاجة بما يقارب 8,5

غيغاواط، وهو رقم يحتاج إلى نقاش: وفقاً للنشرة الإحصائية الصادرة عن الاتحاد العربي للكهرباء عام 2011، بلغت الحاجة السورية للكهرباء حوالي 8,6 غيغاواط. والسؤال هنا: هل من المعقول والمنطقي أن حاجة البلاد للكهرباء بعد موجات الهجرة والتجريف التي طالت ملايين الأشخاص عدا عن اللجوء خارج البلاد، وبعد تراجع عجلة الصناعة والزراعة بشكل هائل، وبعد وجود عدد من المحافظات السورية التي لا تتم تغذيتها كهربائياً من المركز، هل من المعقول بعد هذا كله أن تبقى تقديرات الحاجة كما هي عند حدود 8,5 غيغاواط؟

بأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، فإننا إن لم نشأ القول إن 6 غيغاواط التي تستطيع محطات الطاقة توليدها - حالياً - وفقاً لتصريحات المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء كافية لتأمين كامل الاحتياجات الحالية للبلاد من الكهرباء «رغم أن هذا منطقي وممكن»، فإنها بالتأكيد كافية لتأمين نسبة أعلى بكثير من 70% التي تم ذكرها. بالمناسبة، في شهر نيسان الماضي، صرحت مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء: «نولد حالياً بالاعتماد على الغاز الوارد لنا من وزارة النفط نحو 1900 ميغا واط، ولو توفر لنا قرابة ضعفي ما نولده حالياً

أي 5000 ميغا واط، لاستغينا عن التقنين بشكل شبه كامل». ليبقى السؤال، ما الذي يمنع تأمين حوامل الطاقة اللازمة للتشغيل؟

### نقص حوامل الطاقة.. ماذا بعد؟

كلما دار النقاش حول أسباب عدم تشغيل محطات توليد الطاقة في سورية بأعلى استطاعة ممكنة، جاءت الردود الرسمية لتتحدث عن نقص كميات حوامل الطاقة اللازمة للتشغيل، ويجري التركيز بشكل كبير على نقص توريدات الغاز الطبيعي. فوفقاً للمؤسسة العامة لتوليد الكهرباء، فإن كمية الغاز الواردة حالياً لمحطات التوليد لا تتجاوز 5 ملايين و500 ألف متر مكعب «بالمقارنة مع حوالي 20 مليون قبل الأزمة»، بينما الوارد من الفيول إلى محطات التوليد يقارب مليوناً و171 ألف طن.

وهنا تبرز مشكلة إلى الواجهة، وهي أن غالبية التوليد السوري الحالي للطاقة يعتمد على الغاز، وفي ظل انخفاض كميات الغاز المستخرجة في البلاد «وفقاً لبعض التقديرات، فإن ما تنتجه سورية حالياً من الغاز الطبيعي لا يعادل 40% مما كانت تنتجه قبل الأحداث»، فإن البلاد عاجزة حالياً عن سد النقص من خلال الإنتاج المحلي، وبالتالي فهي مضطرة للاستيراد من الخارج في ظل صعوبة نقل الغاز الطبيعي بالمقارنة مع سهولة نقل الفيول.

وهنا يكمن السؤال: هل من الضروري أن تبقى البلاد أسيرة العوز إلى الغاز الطبيعي؟ ولا سيما أن مسألة زيادة الاعتماد على الغاز في توليد الكهرباء هي مسألة حديثة

نسبياً، حيث تشير أرقام ما قبل الأزمة، عام 2008 مثلاً، إلى أن نسبة توليد الكهرباء بالاعتماد على الفيول بلغت نسبة تقارب 62%، بينما لم يتجاوز التوليد بالاعتماد على الغاز الطبيعي نسبة 32,5%، أما نسبة التوليد بالاعتماد على الطاقة الهيدروليكية «الماء» فلم تتجاوز 5,5%.

وبالعودة إلى التقرير الإحصائي الصادر عن المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء عام 2020، نجد أن الغالبية الساحقة من العنفات في محطات التوليد هي عنفات بخارية ومركبة «أي يمكن فعلياً الاعتماد على الفيول في تشغيلها، حتى وإن كانت تتطلب في حالات معينة بعض أعمال الصيانة والتغييرات في العنفات»، أما العنفات الغازية التي تعمل على الغاز الطبيعي «السويدية، والتيم، وتشيرين الغازية، وتوسع بانياس» فإنها - وفقاً للتقرير ذاته- لا تمثل من مجموع الطاقة الاسمية سوى 407 ميغاواط من أصل 4382 ميغاواط، أي 9,2% من مجموع الطاقة الاسمية. وهنا نعود للسؤال: إذا كان بالإمكان زيادة الاعتماد على الفيول - كما كان الوضع سائداً قبل الأحداث- لتأمين الطاقة الكهربائية، فلماذا لا يتم تأمين العمليات اللازمة والكمية الضرورية منه لتشغيل المحطات؟

### «شفط الدعم»

#### هو كلمة السر الفعلية

لا يضيف المرء جديداً إن قال إن الكلام عن الأعطال والاستطاعات ومشاكل المحطات وصعوبات التوريد وغيرها من العقبات

هل سعى المعنيون في البلاد جدياً لتأمين عقود طويلة الأجل لتوريد الفيول من الدول الصديقة التي لا تلتزم بالعقوبات الغربية المفروضة على سورية؟

# ثروات في جيوب الناهيين

## مصادر توليد الطاقة الكهربائية في سورية

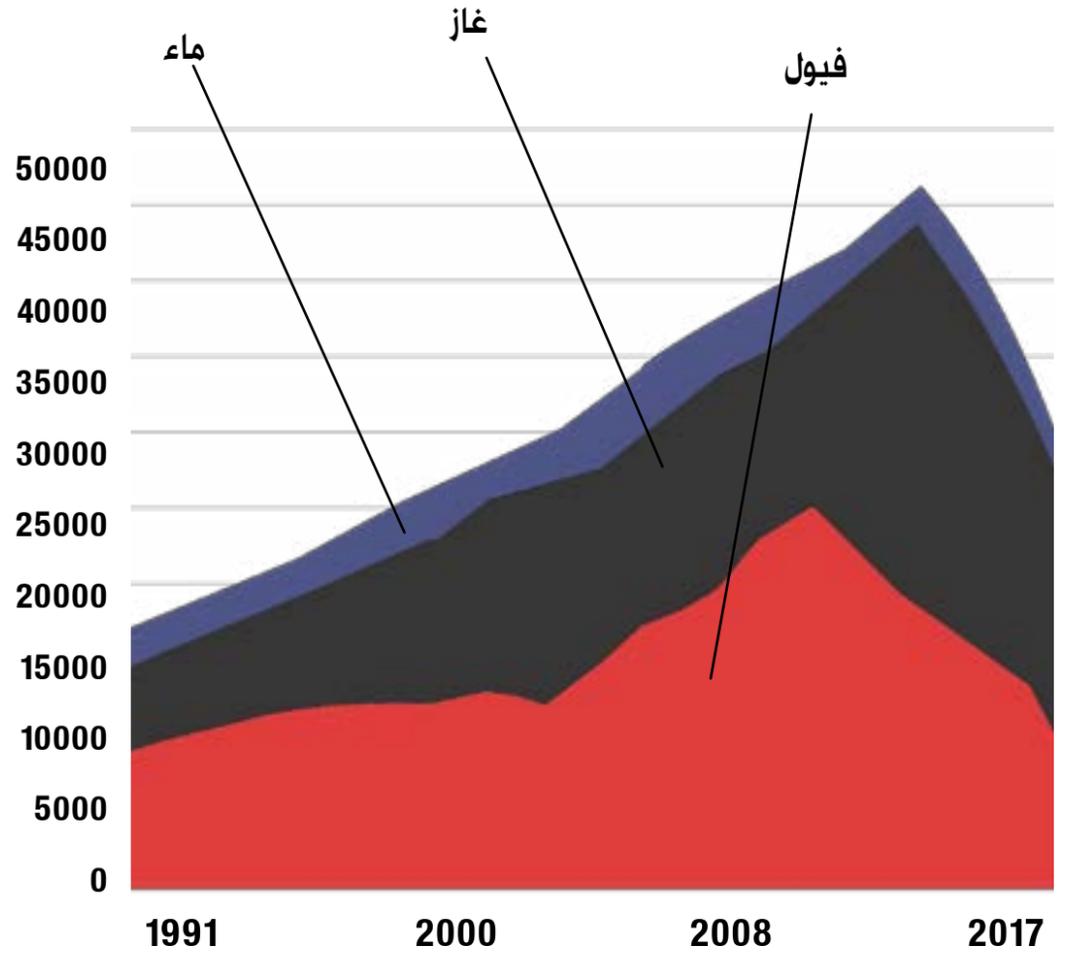
«غيغا واط ساعي»

# 70%

تؤكد المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء أن المحطات قادرة حالياً على تلبية الاحتياجات بنسبة 70% في حال توافر حوامل الطاقة الكافية.

# 8.6 غيغا واط

وفقاً للنشرة الإحصائية الصادرة عن الاتحاد العربي للكهرباء عام 2011، بلغت الحاجة السورية للكهرباء حوالي 8,6 غيغاواط

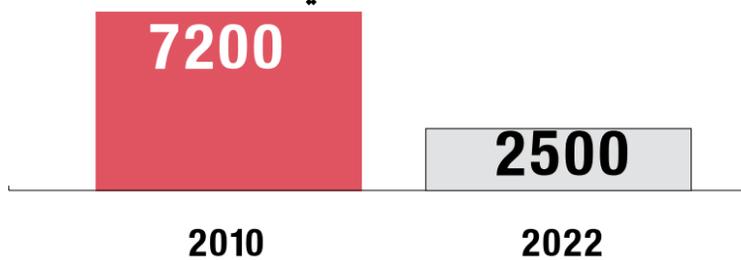


# 9.2%

العنفات الغازية التي تعمل على الغاز الطبيعي لا تمثل من مجموع الطاقة الاسمية سوى 407 ميغاواط من أصل 4382 ميغاواط، أي 9,2%

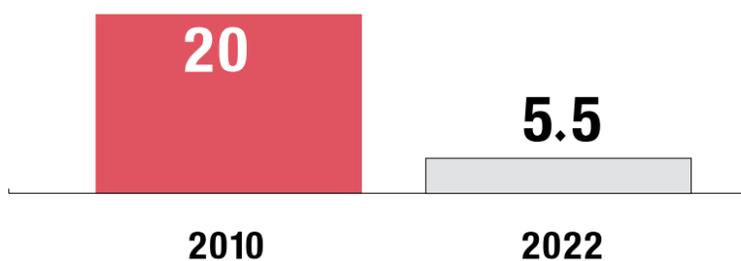
## تراجع توليد الكهرباء من المحطات السورية

«ميغا واط ساعي»



## كميات الغاز الواردة لمحطات التوليد

«مليون متر مكعب»



هؤلاء عن السعي خلف مصادر تشغيل المحطات، فإن هذا يكشف إلى أي حد يتمتع الممسكون بزمام القرار في البلاد بعقلية ضيقة الأفق. فهل يجب تذكرهم بأن الإنفاق على دعم الكهرباء وتشغيل المحطات، وبالتالي تدوير عجلة الإنتاج من صناعة وزراعة وغيرها وضخ الدماء في شرايين الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن، سيكون كفيلاً بتأمين إيرادات تفوق هذا الإنفاق بشكل كبير؟ ثم هل يمكن لأي عملية حسابية حول تكاليف إعادة تأهيل قطاع الكهرباء من الألف إلى الياء أن تقارن مع الخسائر المتركمة الناتجة عن إيقاف عجلة الإنتاج وضرب عصب الاقتصاد الوطني؟

تترك الغالبية الساحقة من الشعب السوري ببساطة أن إعادة تدوير عجلة الإنتاج ليست لمصلحة كبار الناهيين المستفيدين من تحويل اقتصاد البلاد إلى اقتصاد يعتمد «السلطنة» على عمليات الاستيراد والحوالات المالية فضلاً عن نشاط أمراء الحرب بقطاعات الاقتصاد الأسود من تهريب ومخدرات ومصادرات ومسروقات وغيرها... ليغدو الظلام الذي يخيم في البلاد ومعاملها وقطاعاتها الإنتاجية وداخل منازل منهويها أداة في تكديس ثروات إضافية في جيوب ناهيها.

تستخدم بكثرة، وبسبب ودون سبب، كحجج لتبرير عدم التحرك لوضع حد لحالة التدهور على صعيد الطاقة في البلاد.

السؤال هنا، وبعيداً عن الحجج والمبررات: هل سعي المعنويين في البلاد جدياً لتأمين عقود طويلة الأجل لتوريد الفيول من الدول الصديقة التي لا تلتزم بالعقوبات الغربية المفروضة على سورية؟ هل سعوا جدياً لإيجاد ترتيبات مع هذه الدول تضمن التدفق المستمر لحاجات البلاد من الطاقة اللازمة لتشغيل محطات التوليد دون محاولة جعل هذه الدول الصديقة بقرة حلوب تهدر ثروتها لتملأ جيوب الفساد الكبير في سورية؟ أم أن التقاعس عن السعي لتشغيل المحطات بطاقاتها الكاملة، وبالتالي حرمان ملايين السوريين من الكهرباء، يرتبط بمحاولة توفير كلف دعم الكهرباء؟ حيث لا يوفر المسؤولون مناسبة لتذكيرنا بأن كلفة الكيلوواط الساعي على الحكومة تبلغ 315 ليرة سورية بينما تبيعه لنا بليرتين فقط.

### اقتصاد «السلطنة» عائقاً أمام إعادة الإنتاج

إذا كانت محاولة توفير كلف الدعم هي السبب في اعتكاف



# بيل غيتس يفشل ثم يكذب ويزيف الحقيقة



قامت 50 منظمة- تركز على السيادة الغذائية والعدالة في جميع أنحاء العالم- بنشر رسالة مفتوحة إلى بيل غيتس، رداً على تعليقه عن الحالة العالمية للزراعة وانعدام الأمن الغذائي، وأبرز ما جاء فيها:

## 50 منظمة زراعية عالمية ترجمة: قاسيون

بيل غيتس، لقد قمت بتقديم عدد من الادعاءات غير الدقيقة والتي تحتاج إلى رد. اعترفت بأن العالم ينتج حالياً ما يكفي من الغذاء لإطعام جميع سكان الأرض، ومع ذلك تستمر في تعمد إظهار المشكلة بشكل خاطئ، وبكونها تتعلق بالإنتاجية المنخفضة. لا نحتاج لزيادة الإنتاج بقدر ما نحتاج إلى ضمان توزيع ووصول أكثر عدلاً للغذاء. علاوة على ذلك، هناك عدة تشوهات محددة في حديثك يجب معالجتها: 1) الحاجة المفترضة لـ«ائتمان الأسمدة، الأسمدة الرخيصة» لضمان الإنتاجية الزراعية. 2) تكرار «الثورة الخضراء» في منتصف العشرينيات من القرن الماضي بهدف معالجة مشكلة الجوع. 3) البذور «الأفضل» هي التي تنتجها الشركات الكبيرة، ولهذا هي مطلوبة للتعامل مع تغير المناخ.

**أولاً:** تساهم الأسمدة الاصطناعية بنسبة 2% من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وهي المصدر الأساسي لانبعاثات أكسيد النيتروز. كما أنها تجعل المزارعين والدول المستوردة تعتمد على الأسعار المتقلبة في الأسواق الدولية، وهي سبب رئيسي في ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمي. ومع ذلك أنت تدعي أن هناك حاجة للمزيد من الأسمدة لزيادة الإنتاجية الزراعية ومعالجة الجوع. تعمل المنظمات والمزارعون في أماكن مختلفة من العالم على تطوير أسمدة حيوية مصنوعة من السماد العضوي والمركبات النباتية.

**ثانياً:** كانت «الثورة الخضراء» بعيدة كل البعد عن النجاح المبهر. ففي حين أنها لعبت

دوراً ما في زيادة غلة محاصيل الحبوب في المكسيك والهند وأماكن أخرى من الأربعينيات إلى الستينيات من القرن الماضي، إلا أنها لم تفعل شيئاً يذكر لتقليل عدد الجياع في العالم، كما جلبت معها مجموعة من المشكلات الأخرى، بدءاً من القضايا البيئية، مثل: تدهور التربة على المدى الطويل، وصولاً إلى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، مثل: زيادة اللامساواة والمديونية- وهما اللتان كانتا مساهمتين رئيسيتين في انتشار وباء انتحار المزارعين في الهند. يظهر دعمك المطلق «للثورة الخضراء الجديدة» جهلاً متعمداً بالتاريخ، وبالأسباب الجوهرية للجوع.

**ثالثاً:** البذور المرنة لتغير المناخ موجودة بالفعل، ويقوم المزارعون بتطويرها ويتداولونها بالفعل في أسواق البذور غير الرسمية. الذرة الرفيعة التي قمت بوصفها بأنها «محصول بيتيم» هي من بين المحاصيل الراسخة التي تتكيف مع المناخ. ورغم ذلك فمعظم الاستثمارات التي أجرتها منظمك «أغرا AGRA» كانت في الذرة والأرز، وليس في الحبوب المكيفة محلياً والمغذية، مثل: الذرة الرفيعة. إذا ما أخذنا منظمك «أغرا» كنموذج، فأنت جزء من المشكلة ذاتها التي تدعي البحث عن حلول لها، فقد ساهمت بشكل رئيسي في وضع قوانين تقييدية للبذور تحد من القدرة على ابتكار المحاصيل، وتجعلها احتكاراً للشركات والمختبرات الثرية. إن كل ما فعلته منظمك هو المساهمة في الخصخصة وتعزيز احتكار الشركات لسوق البذار وتطويرها، وليس زيادة الابتكار على نطاق واسع كما تدعي.

**أخيراً:** حديثك عن أن منتقدي أسلوبك

«يغنون» بدلاً من تطوير حلول ذات مغزى وقابلة للتمويل، هو حديث غير محترم وغير صحيح. هناك بالفعل العديد من المقترحات والمشاريع الملموسة الجارية التي تعمل على تعزيز الإنتاجية والأمن الغذائي التي يقودها المزارعون، بدءاً من الأسمدة والمبيدات الحيوية مروراً ببرامج تدريب الفلاحين على الزراعة البيئية، وصولاً إلى تجارب تقنيات إدارة المياه والتربة الجديدة، وأنظمة الزراعة منخفضة المدخلات وردع الآفات النباتية. حاولت الإشارة إلى هذه الجهود بوصفها خيالية أو سخيفة هي محاولة لتسويق مناهجك وحلولك الشركانية على أنها هي الحلول العملية. لكن الحلول عالية التقنية التي تفضلها، بما في ذلك الهندسة الوراثية والزراعة الرقمية هي التي فشلت باستمرار في الحد من الجوع، أو زيادة الوصول إلى الغذاء كما كنت تعد.

قمت عبر حديثك بتبسيط القضايا المعقدة بطريقة تبرر نهجك وتدخلاتك. أنت تهمل لكون إفريقيا أقل تكلفة للعمالة والأرض، ونسيت أن تكاليف الأرض والعمالة والبنى

التحتية يتم إنتاجها اجتماعياً وسياسياً. إن إفريقيا في الحقيقة مكان شديد الإنتاج، ولكن واقع الحال في إفريقيا هو من إنتاج تحقيق الأرباح منها، ولخارجها عبر الاستثمار والنيوليبرالية ومصائد الديون والأشكال الأخرى من النهب القانوني، التي قللت من قيم الحياة والبيئات والأجساد الإفريقية، وحولتها إلى سلح لمنفعة الآخرين. إن إفريقيا غير مكثفة ذاتياً لأن الزراعة والتعدين فيها، وغيرها من القطاعات كثيفة الاستخدام للموارد، تم تنظيمها بطرق تخدم الأسواق الاستعمارية، ثم الأسواق الدولية، بدل أن تخدم شعوب إفريقيا نفسها. قد لا تكون مسؤولاً مباشرة عن هذا، ولكنك تعمل مع مؤسساتك على مفاجمة المشكلة، وإدامة الوضع من خلال نهج زراعي مخصص للغاية، وقائم على تحقيق أرباح أعلى للشركات.

■ بتصرف عن:

on Gates Bill to Letter Open An  
Africa and Farming Food



واقع الحال في  
إفريقيا هو من  
إنتاج تحقيق الأرباح  
منها ولخارجها  
عبر الاستثمار  
والنيوليبرالية  
ومصائد الديون  
والأشكال الأخرى  
من النهب القانوني

# البرد والفقر مع انعدام وسائل التدفئة!



قال عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين والمحروقات قيس رمضان في محافظة دمشق بتاريخ 16/11/2022 إن: «نسبة توزيع مازوت التدفئة في دمشق وصلت إلى 42% وهي الأعلى بين المحافظات»، وأنه: «تم اتباع آلية جديدة لتوزيع مادة مازوت التدفئة ساهمت برفع نسبة التوزيع تتضمن التوزيع بالمنطقة ليحصل جميع المسجلين على المادة أي يتم اختيار منطقة معينة يتم التوزيع فيها لجميع المسجلين وبعدها الانتقال إلى منطقة أخرى».

## ■ سوسن عجيب

وكذلك أوضح مدير فرع محروقات دمشق المهندس أيمن حسن بتاريخ 16/11/2022 أن: «كمية توزيع مادة مازوت التدفئة وصلت إلى نحو 43% حتى تاريخه حيث يوزع يومياً ما يقارب 120 ألف ليتر، مبيناً أنه يتم معايرة مضخات محطات الوقود بشكل دوري وتنظيم الضبوط بحق المخالفين». حديث الرسميين أعلاه يبدو من باب المفارقة بالإنجاز، فهل هذه النسب فيها مفارقة؟!

## ■ نسبة التوزيع المحدودة

إن نسبة توزيع مازوت التدفئة للمستحقين من المواطنين المبينة رسمياً أعلاه في دمشق، مع التنويه بأنها الأعلى بين المحافظات، توضح أن الغالبية من المستحقين لم يستلموا حصتهم بالدفعة الأولى من مخصصاتهم من المادة حتى الآن، بالرغم من بدء البرد، واقترابنا من أشهر كواين الأشد برودة!

فإذا كانت كمية التوزيع للدفعة الحالية فقط 50 ليتر لكل مستحق، ومع ذلك لم تصل نسبة التوزيع إلى 50% من المستحقين، فمتى سيتم استكمال توزيع كمية المخصصات لبقية المستحقين وفقاً لما تم إنجازه من نسب أعلاه؟

أشدها بالنسبة للغالبية المفقرة هذا الشتاء كما غيره من الشتات، ليس بسبب قلة كمية المخصصات المدعومة من مازوت التدفئة فقط، بل بسبب غياب أية وسيلة تدفئة أخرى! فلا كهرباء متوفرة، ولا أسطوانات غاز متاحة «اللهم باستثناء توفرها في السوق السوداء وبأسعارها الخيالية»، مع العجز عن شراء مازوت السوق السوداء، المتوفر بالكميات المفتوحة «وعلى عينك يا حكومة»، والذي وصل سعر الليتر فيه إلى 7000 ليرة! وكان هؤلاء الفقيرين قد كتبت عليهم المعاناة من البرد، ليس لقدر ومشية إلهية، بل لتوحش وكفر السياسات، والمشية الحكومية، التي حرمتهم من أبسط حقوقهم!

هذه الكمية على أشهر كواين وشباط وأذار فقط، أي 4 أشهر، وهذا لا يمكن أن يتم تنفيذه في المناطق الباردة طبعاً، فإن حصة الشهر من هذه المخصصات تكون 25 ليتر مازوت، أي أقل من ليتر واحد يومياً! فهل ليتر واحد من المازوت تكفي للتدفئة يا حكومة؟

السؤال في غير مكانه طبعاً، والجواب معروف من قبل الرسميين في الحكومة الذين عملوا على تقليص الدعم على المادة تبعاً، وصولاً إلى هذه الكمية المحدودة وغير الكافية طبعاً، بل وبكل إصرار على استكمال سياسات تخفيض الدعم وصولاً إلى إنهاؤه! وبالتالي فإن المعاناة من البرد ستكون على

لا شك أن أشهر كواين ستأتي دون استكمال توزيع الدفعة الأولى من مازوت التدفئة لجميع المستحقين، وربما ستطول فترة استلام الدفعة الثانية أيضاً حتى انتهاء موسم البرد!

## ■ انعدام وسائل التدفئة!

من المفروغ منه أن كمية 100 ليتر مازوت على دفتين كمخصصات مدعومة للتدفئة غير كافية على مدار أشهر البرد «من تشرين الثاني وحتى نيسان»، هذا بحال توزيعها على كافة المستحقين خلال هذه المدة! وبحال تم اللجوء إلى تقنين استهلاك

أشهر كواين  
ستأتي دون  
استكمال توزيع  
الدفعة الأولى  
من مازوت  
التدفئة لجميع  
المستحقين وربما  
ستطول فترة  
استلام الدفعة  
الثانية أيضاً حتى  
انتهاء موسم البرد!

## من زاكية.. بدنا نرجع للحمام الزاجل.. أريحلنا!

### ■ مراسل قاسيون

هذه المشكلة المرتبطة بالمدينة منذ سنوات تفاقمت خلال سنوات الحرب وذلك بسبب العدد الكبير من الوافدين إليها من المناطق المجاورة، حيث بلغ عدد السكان في المدينة حوالي 150,000 نسمة، 50% منهم تقريباً وافدون، الأمر الذي زاد الضغط على الإمكانيات المتواضعة المتاحة. يقول أحد السكان: إن المدينة ما زالت تعاني من ضعف شبكة الإنترنت الخلوية، وأن شبكة الجيل الثاني والثالث هي هكذا فقط بالمسميات، فلا يوجد فرق بين هذه وتلك إلا بالاسم، والعامل المشترك هو سوء الشبكتين، مضيفاً أن المدينة إلى الآن لم تخدم بشبكة الجيل الرابع، على الرغم من أن الخدمة أصبحت متاحة في دمشق منذ قرابة الأربعة أعوام، وعلى الرغم من ذلك فإن معظم مدن وبلدات الريف الدمشقي ما زالت تعاني أساساً من انعدام وضعف شبكات الجيل الثالث والجيل الثاني. وتقدر سرعة النت عالمياً من خلال الجيل الثاني بحوالي 40 كيلو بايت بالثانية كحد أدنى، إلا أن سرعة النت عبر هذا الجيل في مدينة زاكية لا تتجاوز 0.5 أو 1 كيلو بايت بالثانية كحد أقصى، في حين أن سرعة النت عن طريق شبكة الجيل الثالث تقدر عالمياً بحوالي 200 كيلو بايت بالثانية كحد أدنى، إلا أن سرعة النت في المدينة عبر هذا الجيل لا تتجاوز 10 إلى 20 كيلو بايت بالحد الأقصى وذلك في أحسن الأحوال.

تعاني مدينة زاكية - الواقعة في منطقة الكسوة - من مشكلات الاتصالات وشبكات الإنترنت والخلوي تاريخياً، فمن هذه الناحية تفتقر المدينة إلى أبراج التغطية، وتعاني من انقطاع الشبكة بشكل شبه دائم، حيث لا يوجد فيها سوى برج واحد لشركة سيريانتل وآخر لشركة إم تي إن، إضافة إلى ذلك فإن هذين البرجين لا تتم متابعتهم من الناحية التشغيلية والصيانة الدورية، الأمر الذي يؤدي إلى سوء وانعدام جودة النت المطلوبة لعصرنا الحالي، خاصة وقد باتت معظم عمليات التواصل سواء الشخصية أو التجارية معتمدة بشكل كبير على شبكة النت.



ويضطر الأهالي لإجراء مكالمات الفيديو والاتساب للعودة إلى أسطح المنازل، أو إلى «العسكرة» في غرفة معينة من البيت لأنها تلتقط شبكة جيدة إلى حد ما! وبحسب قول أحد الأهالي يمكن خدمة التراسل عن طريق الحمام الزاجل أسرع من خدمات شركات الخليوي! الأمر الأكثر دهشة أن شركات الاتصالات ما زالت إلى الآن تتغنى وتفتخر بتخديم البلاد، على حد تعبيرها، بشبكات الجيل الرابع، وكأننا أصبحنا من الدول المتقدمة التي لا يشق لها غبار، مع العلم أن سرعة الإنترنت عبر الجيل الرابع تقدر عالمياً بحوالي 23 ميغا بايت بالثانية الواحدة، في حين أن أقصى سرعة نت عبر شبكة الجيل الرابع لا تتجاوز 5 ميغا بايت في العاصمة ذاتها، وفي أحسن الأحوال، بالإضافة إلى ذلك فإن شبكة الإنترنت عبر الأجيال الأخرى «الثاني والثالث» هي سيئة جداً جداً وتكاد لا تعطي الفعالية المرجوة إلا بنسبة 1.5-10% مما يجب أن تكون عليه، ناهيك عن ارتفاع الأسعار المبالغ فيه مقارنة بالإمكانية الفعلية لهذه الخدمات، فهي تسعر على أساس تقديمها بشكلها الجيد، إلا أنها تعطي ما لا يتجاوز 10% من فعاليتها المقترضة! ولا حلول في الأفق على ما يبدو! برسم محافظة ريف دمشق ووزارة الاتصالات والتقانة

# كيف يبطل القمر دوران الأرض؟ من كانط وإنجلس إلى يومنا



اهتم فريدريك إنجلس بفرضيتين شهيرتين لعالم الطبيعة والفيلسوف إيمانويل كانط «الفرضية السديمية» و«الاحتكاك المدي» (tidal friction)، نظراً لأهميتهما في زمانه بتعزيز استنتاج النظرية الديالكتيكية لتطور الطبيعة، على عكس النظرة الميتافيزيقية حول «استقرار أبدى» لمنظوماتها. فيما يلي نتناول أبرز ما كتبه كانط وإنجلس عن الاحتكاك المدي الذي يبطل دوران الأرض حول مركزها، مع المقارنة بالمعلومات الحديثة اليوم.

## ■ د. اسامة دليقان

### الاحتكاك المدي في المراجع الحديثة

تُعرف ظاهرة المدّ والجُزر في المحيطات والبحار بأنها الاختلاف الدوري اليومي بمستوى ارتفاع المياه، بسبب التبدلات الدورية للجاذبية الممارسة على الأرض من القمر بشكل رئيسي، ومن الشمس بدرجة أقل. ويشدّ التأثير المدي للقمر أيضاً الكتلة الصلبة للأرض ولو بسعة أقل بكثير (حوالي 30 سنتيمتراً) لا تلاحظ سوى بأجهزة حسّاسة. «موسوعة علم الفلك والفيزياء الفلكية، 2005، الناشر: Nature». ويحدث «الاحتكاك المدي» بين المدّ المائي وقيعان البحار والمحيطات، وبين أجزاء القشرة الأرضية الصلبة بعضها ببعض أيضاً. وتتحول طاقته الميكانيكية إلى حرارة تحدث تغييرات بطيئة جداً بدوران الأرض والقمر على مدى أحقاب زمنية طويلة. فالطاقة المذبية المتبددة: تبطئ معدل دوران الأرض حول محورها، وتزيد زاوية ميلان محورها على مستوي مدارها حول الشمس، وتؤثر على مدار القمر: فتزيد بعده عن الأرض، وتزيد لا تمرّكزيته وتنقص زاوية ميلانه. وبالآلية نفسها تتغير ببطء مدارات ومعدلات دوران العديد من الكواكب وأقمارها التابعة، وهذا ما

يسمى بـ«التطور التدريجي المدي» tidal evolution. وتتأثر منظومة «الأرض-القمر»، فيتطاول يومنا الأرضي بمعدل صغير جداً (0.0016 ثانية كل قرن)، وكذلك تؤثر الأرض على القمر بالآليات نفسها فتبعده عنها 3 إلى 4 سنتيمترات سنوياً. تأثير المد الناجم عن جاذبية الأرض على سطح القمر، منذ تشكلت منظومتها، أوصل دوران القمر إلى نهاية تطوره المدي بحيث يتزامن الآن معدل دورانه حول نفسه مع المعدل الوسطي لدورانه حول الأرض، ولذلك نراه يدير لنا الوجه نفسه دائماً. وبحسب «الموسوعة البريطانية»: «بعد ملايين السنين من الآن، قد تجعل هذه التأثيرات كوكب الأرض يدير الوجه نفسه نحو القمر الذي سيكون قد صار أبعد عنّا، وستدور هي حول نفسها في يوم سيكون أطول من يومنا الحالي بـ 50 مرة، ومساوياً لطول الشهر في ذلك الزمان». لكن يرجح ألا يتسنى لمنظومة الأرض-القمر الوصول إلى نهاية كهذه لأن المنظومة الشمسية كلها سينتهي عمرها الطبيعي وتندثر قبل ذلك (بعد حوالي 5 مليارات سنة من الآن).

### الاحتكاك المدي عند كانط

أعلنت الأكاديمية الملكية البروسية للعلوم في برلين عام 1752 مسابقة للفوز بجائزة لمن يجيب عن السؤال التالي: «هل سينقص معدل دوران الأرض حول محورها بمرور الزمن، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف لنا أن نعرف؟». وأعطت مهلة سنتين لتقديم الإجابات ثم مدّتها إلى أربع. وخلال صيف 1754 كتب كانط إجابة في 5 صفحات، ولكنه لم يقدمها إلى المسابقة، بل نشرها على جزأين في 8 و15 يونيو/حزيران 1754 في صحيفة محلية أقل شهرة موجهة لعموم المواطنين هي «أسبوعية كونيغسبرغ للرسائل الاستهلامية والإعلانية». وفيها استنتج بشكل صائب أن معدل دوران الأرض حول محورها يتناقص مع مرور

الزمن، مقترحاً «الاحتكاك المدي» سبباً لذلك. المفارقة أن الأكاديمية البروسية منحت الجائزة آنذاك للرياضي والفلكي الإيطالي باولو فريسي، الذي قدّم إجابة خاطئة بأن «معدل دوران الأرض لن ينقص بمرور الوقت».

في نصّ فرضيته، انطلق كانط من أن قوة الجاذبية: «تسهّم أيضاً بلا شك بقسط ما في إنقاص دوران الأرض حول نفسها، ولا بد أن تظهر نتيجة ذلك بالضرورة على مدى فترات طويلة... فإذا كانت الأرض تقترب بخطوات مستمرة من أن تتوقف عن دورانها، فإن هذا التغيير سيكتمل عندما يصل سطحها إلى السكون بالنسبة للقمر، أي عندما يصير دوران الأرض حول محورها يستغرق الفترة نفسها التي يستغرقها القمر في دورانه حولها، فتتيمم الأرض إذ ذاك وجهها نفسه دوماً شطراً القمر. ولو كانت الأرض مؤلّفة بأكملها من سائل حتى المركز، لأنقص جذب القمر دورانها إلى هذا المتبقي المحدود في غضون زمن قصير جداً. وهذا يوضّح لنا أيضاً لماذا يدير القمر دوماً الجانب نفسه نحو الأرض أثناء دورانه حولها».

وفي سياق تعليق كانط على تراكم هذه التغييرات الضئيلة المبطّنة لدوران الأرض، يظهر اهتمامه الضمني بالتحول الديالكتيكي للكَم إلى كيف، ولو بتعابير أخرى، حيث يكتب: «من غير اللائق أن ينحيز الفيلسوف لإهمال تأثير ضئيل من شأنه بتراكمه المستمر، من كل بد، أن يستنفد في نهاية المطاف حتى أكبر كمية من الكميات».

### إنجلس عن الاحتكاك المدي

مر إنجلس على فرضيتي كانط في كتابه «ضد دوهرنغ» وكذلك في مخطوطه «ديالكتيك الطبيعة». وفي هذا الأخير نوه «بملاحظة تعود للعام 1880 أو 1881» إلى أن «كانط كان أول من طرح، عام 1754، وجهة نظر مفادها أن دوران الأرض

يتباطأ بسبب الاحتكاك المدي وأن هذا التأثير سيصل إلى خواتيمه»، لتدير الأرض الجانب نفسه من سطحها دائماً نحو القمر. ثم يكتب إنجلس أن كانط «رأى هذا التباطؤ عائداً فقط إلى احتكاك المد والجزر، الناتج عن وجود كتل سائلة على الأرض» ليتبين لاحقاً أن التأثير لا يقتصر على السوائل إذ إن «المفهوم الأكثر عمومية هو الذي طوره طومسون Thomson وتايت Tait» وكما لخصه إنجلس: «جاذبية القمر والشمس لا تؤثر على سوائل الجسم الأرضي أو سطحه فحسب، بل أيضاً على كتلة الأرض عموماً بشكل يعيق دورانها حول نفسها». وكتب إنجلس صياغته الخاصة لما اعتبرها «النظرية التي نشأت كتعميم لنظرية كانط عن الاحتكاك المدي» وقانونها العام الذي يحكم أي كوكب وتابعه «قمره»:

«إذا كانت فترة دوران الجسم المركزي (النسبي) حول نفسه أطول من فترة دوران قمره حوله، فسيتم تقصير الفترة الأولى تدريجياً. أما إذا كانت أقصر كما هو الحال بالنسبة للأرض فسيتم تمديدتها. ولكن لا في الحالة الأولى تُخلق الطاقة الحركية من العدم، ولا هي في الحالة الثانية تفنى. في الحالة الأولى، سيقترّب القمر التابع من الجسم المركزي ويقتصر فترة دورته حوله، وفي الحالة الثانية سيزداد بعداً عنه ويكتسب فترة دوران أطول. في الحالة الأولى، يفقد القمر التابع عبر الاقتراب من الجسم المركزي القدر نفسه بالضبط من الطاقة الكامنة التي يكتسبها الجسم المركزي بشكل طاقة حركية من الدوران المتسارع حول نفسه. وفي الحالة الثانية، يكتسب القمر التابع، عبر زيادة المسافة، كمية الطاقة الكامنة نفسها بالضبط التي يفقدها الجسم المركزي من طاقة دورانها الحركية حول نفسه. ويظل المقدار الإجمالي للطاقة الديناميكية، الكامنة والحركية، الموجودة في منظومة الأرض والقمر كما هي؛ المنظومة مصنّوة تماماً».



نوه كانط إلى عدم إهمال التغييرات الضئيلة التي من شأنها بتراكمها أن تستنفد أكبر كمية

# في صراعات قوى العالم القديم..



هذه التفسيرات تبقى قاصرة، فهي إن كانت مقتنعة ضمن حدود البلد الواحد ستفقد معناها كلما ابتعدنا عن حدوده، فإذا كانت الانقسامات هي السمة الأساسية للمرحلة، فينبغي البحث عن الإطار العام الذي يسمح لها بالظهور والتوسع، إلى أن تصل إلى درجة الاستعصاء الحالية. أي إن كل محاولات تفسير هذه الظاهرة عبر سرد مسبباتها الداخلية في كل بلد على حدة، ستصل إلى طريق مسدود.

الانقسامات هذه هي تعبير تاريخي عن عجز أولئك الذين يحكمون عن الاستمرار في الحكم من جهة، وعن الضغط المتزايد الذي يمارسه المحكومون، والذي يعبرون من خلاله عن رفض واقعهم من جهة أخرى. أي إن أزمات الحكم المتنوعة والمختلفة فيما بينها ما هي إلا أزمة حكم واحدة، تضرب عصب النظام العالمي الذي حسمت هويته بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي. وما نراه هي أشكال لتجلي هذه الحقيقة في مناطق مختلفة ولبلبوس مختلف، فالخطوات التي ثبتها النظام الرأسمالي العالمي باتت موضوع تغيير، والانقسامات السياسية الحادة تُعبر بشكل من الأشكال عن جذرية المهام الموضوعية على الطاولة، والتي لا يمكن إنجازها باستخدام الأدوات القديمة، أو حتى ضمن حدود «الأقطاب المتصارعة».

ويشدد، وكانت آخر جولاته انتخابات التجديد النصفي، والتي كانت نتائجها تعبيراً عن حدة هذا الصراع، ودرجة التطور التي وصل إليها. وبغض النظر عن النتائج التفصيلية، إلا أن اتجاهها العام كان مخالفاً لمعظم التوقعات التي افترضت فوزاً كبيراً للجمهوريين لا في مجلس النواب فحسب، بل في مجلس الشيوخ أيضاً، لكن حدود الفصل المتقاربة أظهرت حجم الصدام وتقارب القوى لكلا الفريقين، فالتوقعات التي استندت إلى تاريخ سياسي طويل كانت خاطئة حتى أن نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب قالت: «أفاد الخبراء في التاريخ والتاريخ» لتضيف بعدها أن تركيز الديموقراطيين «على التناقض بينهم وبين خصومهم» كان كفيلاً بتحقيق نتيجة مخالفة للتوقعات.

الحديث عن هذه الانقسامات طويل، ولا يمكن حصره في مقالة واحدة، وخصوصاً إذا ما تحدثنا عن الانقسامات الحاصلة داخل الأحزاب نفسها، كتلك التي تلحظها داخل صفوف الجمهوريين أو الديموقراطيين في أمريكا، أو المحافظين في بريطانيا أو غيرها في دول أوروبية أخرى. نستطيع إيجاد سبب داخلي لأي من كل هذه الانقسامات، كالحديث مثلاً عن ملفات الخلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين أو توجهات وطروحات «اليسار واليمين» في أوروبا، لكن

رغم أن الانقسامات السياسية حاضرة دائماً، إلا أنها وحتى وقت قريب، لم تكن تأخذ شكلها العاصف والحاد الذي نلحظه اليوم على مختلف المستويات، الخارجية منها والداخلية، وعلى امتداد المساحة العالمية.

## ■ علاء ابوهرّاج

أو أوروبا متماسك ومنسجم، بل على العكس تماماً، فالانقسامات الأوروبية واضحة وتفاعل فعلها، وكان أبرزها في السنوات السابقة للانقسام الحاصل بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، والذي انتهى بخروج الأخيرة من الاتحاد، ونشهد اليوم تصدعات أخرى متعددة، والتي تُعد بعضها نتيجة طبيعية لجملة من الأحداث التاريخية، كالانقسام الواضح بين دول شرق وغرب أوروبا، حتى تلك المجتمعة تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، فشكل انضمام دول شرق أوروبا خطوة إضافية في عملية النهب الكبرى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبدأت النخب السياسية في بعض بلدان شرق أوروبا في البحث عن مخرج عبر انتهاز سياسات أكثر استقلالية من السابق. من جهة أخرى، يتحدث الخبراء الاقتصاديون عن أن الانقسام الأخطر في الاتحاد الأوروبي يظهر بين دول الشمال الغنية، مثل: ألمانيا وفرنسا، وبين دول الجنوب الأفقر والمثقلة بالديون، مثل: إيطاليا واليونان. أي إننا نتحدث عن تناقضات حتمية في مصالح هذه البلدان ونرى انعكاسها في علاقاتها الخارجية البيئية، وأصبح تفاقم هذه التناقضات تهديداً حقيقياً على الوحدة- أو الإطار الجامع لهذه الدول.

## انقسامات في الداخل أيضاً

الاستعراض السريع السابق لا يلغي وجود انقسامات ضمن حدود الدولة الواحدة، والأمثلة مؤخراً أصبحت أكثر من أي وقت مضى. مثل: الانقسام الحاصل في بريطانيا، والذي أدى إلى تقلبات متسارعة في منصب رئيس الوزراء، إلى تلك الدرجة التي حطمت فيها رئيسة الوزراء السابقة ليز تراس كل التوقعات، حين استقالت من منصبها بعد أسابيع! ونرى أمثلة مشابهة في فرنسا وإيطاليا وألمانيا وغيرها بأشكال مختلفة. في الجهة المقابلة- أي الولايات المتحدة- أصبح الانقسام الداخلي واحداً من أبرز المواضيع، وأكثرها تداولاً على المستوى الإعلامي، ويظهر الانقسام الحالي بين الديموقراطيين والجمهوريين

ما يميز هذه انقسامات المرحلة التي نعيشها، هو أن معظمها يجري بين قوى، تعجز كل منها منفردة عن حسم الصراع لصالحها، وتعجز مجتمعة عن الوصول إلى صيغة من التوافق «وإن ضمن الصراع»، تتمكن من خلاله من مواصلة ممارسة السلطة. وهذا في جوهره انعكاس عملي لمقولتين معاً؛ فمن جهة يعبر هذا الواقع عن أن الفضاء السياسي القائم بمجمله، وبمختلف قواه وتناقضات هذه القوى، هو فضاء سياسي قديم منقطع الصلة مع أرض الواقع ومع الناس، وهذا يشمل القسم الأعظم من القوى التي في السلطة، ومن القوى التي تعارضها.

المقولة الثانية التي تعبر عن حدة الانقسامات القائمة: هي المتمثلة في حقيقة أن التخبط والصراع «الفوقي» الجاري بين النخب والأحزاب، يأتي على خلفية عجز ال«فوق» عموماً عن مواصلة الحكم بالطريقة السابقة، وهذا لا يقتصر على ال«فوق» السياسي فحسب، بل أيضاً الثقافي والفكري... ما يجعل صراعات القوى السياسية والقوى المسيطرة أشد حدة، لأنها تُعبر ضمناً عن عمليات بحث مبررة لاستعادة السيطرة وعن استعادة إمكانيات الحكم في عصر تتهدده التغييرات الكبرى من كل حذب وصبوب...

## ما هي حدود الانقسامات اليوم؟

أكثر الانقسامات وضوحاً، هي تلك الحاصلة بين «قوى العالم الجديد» و«قوى العالم القديم» هذا الانقسام الأكبر والأعرض، لكن ما يجري داخل هذه الصورة العامة أكثر تعقيداً مما يبدو، فنشهد اليوم انقسامات واضحة في كلا المعسكرين، لكن ما يهمنا في هذه المادة، هي الانقسامات التي تعصف بقوى العالم القديم، وأهمها: الانقسام بين الولايات المتحدة وأوروبا، فرغم أن تفاعلاته لا يمكن لحظها بسهولة إلا أنها تتضح وتعمق يوماً بعد يوم. وإذا كنا حددنا أقطاب هذا الانقسام الأساسية، لا يعني أن الوضع الداخلي في أمريكا

إذا كانت الانقسامات هي السمة الأساسية للمرحلة فينبغي البحث عن الإطار العام الذي يسمح لها بالظهور والتوسع



# مجموعة العشرين وأبيك: الغربيون يفشلون في فرض أجندتهم!



فشلاً وتراجعاً غربياً وأمريكياً بكل ما يحمله البيانان من معنى، وذلك فضلاً عن رغبة العديد من الأعضاء بالانضمام إلى مجموعة بريكس أيضاً.

وفي حين أن الدول الغربية تدعي شيئاً وتفعل عكسه، تعلن وتوقع على بيان ثم تخالفه تلبية لمصالحها بالهيمنة، فإن الدول الأخرى كروسيا والصين والبرازيل والهند وتركيا وجنوب إفريقيا والسعودية، فضلاً عن غيرها، تمضي باتجاه مختلف، يتكيف مع سياسات التوازن الدولي الجديد، بما فيها الأحاديث حول التعددية في الاقتصاد والسياسة، والتعاون والتنمية والاستدامة، تلبية لمصالحهم بالتخلص من الهيمنة الغربية نفسها عموماً، وفي ظل الأزمة الراهنة وتداعياتها المدمرة خاصة، مما يعني أن البنود الواردة في البيانين تجد لها تنفيذاً عملياً جدياً من قبل هذه الدول. يشكل هذا التقدم الدولي للشرق، والمؤشرات بالتراجع الغربي في هذه الاجتماعات، خطوة إضافية تجاه تحقيق الأمر نفسه في المحافل الدولية الأكبر، وتحديداً منها: الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، اللذان لا يزال الغربيون والأمريكيون خاصة- وبشكل بات مؤقتاً- مهيمنين عليهما بدرجة ما.

السليمة والحلول الوسط» مشيراً إلى أنه كان من الممكن أن ينتهي الاجتماع دون بيان ختامي للمرة الأولى، لكن تم «تحييد العدوانية العمياء للغرب الجماعي». وقال مدير إدارة التعاون الاقتصادي الخارجية الروسية ديميتري بيريشيفسكي: إن الإعلان «يناسب الجميع».

على الجهة المقابلة، قوبل البيانان، وتحديداً الصادر عن مجموعة العشرين، بردود فعل غربية إعلامية مستاءة منه، فضلاً عن عدم تغطيته إعلامياً بنفس مستوى السنين السابقة و/أو تحريف محتواه من إدانة الحرب إلى إدانة روسيا في العناوين العريضة.

## المعاني السياسية والعملية

على الرغم من أن بياني كلا الاجتماعين، الأخيرين أو ما قبلهما في السنوات السابقة، لا يعد محتواهما ملزماً لأي عضو فيهما، إلا أنهما يعبران عن المواقف السياسية الدولية وتطوراتها في كل عام، وجعلنا الباب مفتوحاً- للدول الجدية منها- للتعاون فيما بينها وتنفيذ مضامينها، وامتازت هذه المرة بأن الغربيين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لم يكونوا مهيمنين، ولم يتمكنوا من فرض أجندتهم فيهما، مما يعني

والنظام متعدد الأطراف لحماية السلام والاستقرار. ذلك يشمل الدفاع عن جميع الأغراض والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك حماية المدنيين والبنية التحتية في الصراعات المسلحة. إن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أمر غير مقبول. إن الحل السلمي للنزاعات، والجهود المبذولة لحل الأزمات، والدبلوماسية والحوار، جميعها أمور أساسية. لا يجب أن يكون عصرنا اليوم عصر حرب».

وعرضت بقية الفقرات مواقف الأعضاء المشتركة تجاه التنمية والمشاكل المالية في الفقرة 5، ومن 6 إلى 8 أزمة الغذاء، وقد اشتركت هذه الفقرات بتأكيداتها على حل الأزمات لمساعدة البلدان النامية، ومن الفقرة 11 حتى 18 حول أزمته المناخ والطاقة، وبقية الفقرات حول الأزمات الصحية، الاقتصاد الرقمي، التضخم واستقرار الأسعار، العملات المشفرة وضرورة مراقبتها، التجارة العالمية، المهاجرين واللاجئين، وغيرها من القضايا. وكان من اللافت، المواقف والصيغ المكتوبة في البيان، والتي أكدت مراراً على التعددية في مختلف القضايا الاقتصادية التجارية والمالية، وضمناً على عدم التحيز لصالح الدول الغنية على حساب الدول الفقيرة أو النامية، وإنما العكس، وضعها كأولوية إنسانية. وبما يشابه ذلك كانت صيغة الإعلان الختامي لقمة أبيك أيضاً.

ومن المهم التنويه إلى حدث آخر أعلنت عنه ممثلة الرئيس الروسي في مجموعة العشرين سفيتلانا لوكاش، أنه تم على هامش القمة مناقشة الانتقال إلى التسويات بالعملات الوطنية بين بعض دول المجموعة.

## ردود الفعل

اعتبر المتحدث الرسمي باسم الكرملين، ديميتري بيسكوف، أن البيان الختامي لمجموعة العشرين كان «انتصاراً للفكرة

ضجّ الأسبوع الماضي بحدثين دوليين كبيرين، الأول: كان قمة رؤساء مجموعة العشرين «G20» في المدينة الإندونيسية بالي، بغياب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والثاني: قمة القادة والممثلين الاقتصاديين لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ «أبيك - APEC» في العاصمة التايلاندية بانكوك... وكان الأمر الأكثر أهمية على المستوى السياسي الدولي، هو إدانة كلا الإعلانين الختامين في القمتين للحرب في أوكرانيا، مع التنويه على وجود آراء متباينة لدى الأعضاء، بما يعنيه ذلك من فشل غربي ومؤشر تراجع لهم، وتقدم لروسيا في كلتا الهيئتين.

## يرن بوظو

## إعلانا قمتي مجموعة العشرين وأبيك

في قمة مجموعة العشرين، لم توافق الصين والسعودية والمكسيك والهند والبرازيل وتركيا وجنوب إفريقيا وإندونيسيا على إدانة روسيا حول ما يجري في أوكرانيا، وجاء في الفقرة الثالثة من البيان الختامي لقمة مجموعة العشرين «أدان غالبية الأعضاء الحرب في أوكرانيا، وشددوا على أنها تتسبب بمعاناة إنسانية هائلة، وتفاقم من هشاشة الاقتصاد العالمي الحالية، من تشييد النمو وزيادة التضخم وتعطل سلاسل التوريد وارتفاع انعدام أمن الطاقة والأمن الغذائي وزيادة مخاطر الاستقرار المالي. وكانت هناك آراء أخرى وتقييمات مختلفة للوضع والعقوبات».

ورغم أن اجتماع منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC لم يصدر عنه بيان ختامي، وإنما إعلان ختامي، فقد كانت فقرته الثالثة مطابقة تماماً للفقرة المذكورة آنفاً.

وفي الفقرة الرابعة من بيان مجموعة العشرين الختامي، ذكر التأكيد على أنه «من الضروري التمسك بالقانون الدولي،



# بوادر جديدة لعرقلة في تشكيل الحكومة الصهيونية الجديدة!



جولة خلافات جديدة بدأت تظهر بعد أن كلف الرئيس الصهيوني إسحاق هرتسوغ بنيامين نتنياهو بتشكيل الحكومة الجديدة، فالمناورة الواسعة التي أجراها الأخير لا تملك حظوظاً جدية في تجاوز أزمة الحكم المتفاقمة، أو حتى تجاوز بعض الخلافات بين القوى السياسية الصهيونية، التي يبقى نجاح نتنياهو مرهوناً بالحفاظ على الحد الأدنى للتوافق معها.

## ■ عتاب منصور

نقلت وكالات الأنباء، أن نتنياهو أبلغ بتسليط سموتريتشش رئيس حزب الصهيونية الدينية، الذي تحالف معه في انتخابات الكنيست الأخيرة، أنه لن يستطيع الحصول على حقيبة وزارة الدفاع كما كان يأمل. ما يعني بدء تخلل التحالف الهش تماماً كما كان متوقعاً.

## «خلافات البيت الواحد»

المثير في إعلان نتنياهو الأخير، هو السبب «الطريف» الذي ذكره، وهو عدم موافقة الولايات المتحدة على سموتريتشش في منصب وزير الدفاع، فعلى الرغم من أن بعض وسائل الإعلام نقلت اعتراضات مزعومة للإدارة الأمريكية على رئيس حزب الصهيونية الدينية اليميني، إلا أن إعلان رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة على تدخل واشنطن بشكل مباشر

السياسي داخل الكيان.

هذه الخلافات إلا بوصفها «خلافات داخل العائلة الواحدة».

ما قد لا يدركه نتنياهو، أن إظهار الطاعة للولايات المتحدة لا يمكن أن يكون الحل السحري «لخلافات البيت الواحد» الرهان المستحيل، هو أن تعيد الولايات المتحدة النظر في استراتيجيتها بما يتماشى مع ضرورات الكيان الوجودية، وهو الرهان الذي لا يمكن أن يتحول إلى واقع، حين تصبح المخاطر المحدقة بالولايات المتحدة مخاطر وجودية لا يمكن لأية إدارة حالية أو قادمة تجاهلها.

## هدف خفي من هذا الإعلان!

يدرك نتنياهو بلا شك، المعنى السياسي لتصريحاته الأخيرة، وهذا بالضبط ما قصد إيصاله، أن يؤكد على أن الكيان تابع مخلص للولايات المتحدة. ويأمل من هذا التأكيد غطاءً أميركياً لنشاطه السياسي القادم، الذي سيكون مضطراً أثناءه للانقلاب على حلفائه، الذي يأمل أن يعوض الضغط الأمريكي عليهم انعدام الاستقرار

في تشكيل الحكومة يضع نتنياهو، أو أي رئيس وزراء آخر في «سلم وظيفي» تحت قيادة أية إدارة أميركية، أي إعلان صهيوني صريح عن تبعية معروفة، لكنها لم تكن معلنة بهذا الشكل على لسان كبار المسؤولين.

من جانب آخر، أشار نتنياهو إلى أن خلافات ظهرت بين الكيان وواشنطن في السنوات الماضية، لا بل أشار أيضاً إلى أنها قائمة بشكل أوسع من إطار الجمهوريين أو الديمقراطيين، مشدداً على أنه لا يرى

يدرك نتنياهو بلا شك المعنى السياسي لتصريحاته الأخيرة وهذا بالضبط ما قصد إيصاله ان يؤكد على ان الكيان تابع مخلص للولايات المتحدة

## الدول العربية تثبت «عدم انحيازها» عملياً



لا من الملف الأوكراني بعينه، وإنما رمزيته ومعانيه، أي الموقف من الغربيين والولايات المتحدة تحديداً، ومجمل التطورات الدولية الناشئة، وهو يثبت تغيراً واضحاً بالابتعاد عن الفلك الأمريكي والميل تجاه الشرق، وما «عدم الانحياز» الرهان إلا بمثابة حالة انتقالية مؤقتة، إذا ما وضعت وشوهت في مسارها التاريخي الموضوعي والتطور اللاحق، أي الخروج والنجاة من الهيمنة الأمريكية وتداعيات أزمته وتراجعها، نحو الانسجام والتوافق مع روسيا والصين وبقية الدول الصاعدة.

خاصة وأن فقرة عدم الانحياز، تُعد واحدة من العديد غيرها التي تصب في نفس المعنى والاتجاه، ومنها مثلاً: ما كان من تأكيد على ضرورة وجود «مقاربة تكفل التكافؤ والمساواة بين جميع الدول وتضع حداً لتهميش الدول النامية» و «تتضمن السياسة المتوازنة التي انتهجتها تحالف أوبك+» رغم ضرره على واشنطن ومعارضتها له.

سياسة عدم الانحياز في ظل حجم وحدة الصراع الدولي الحالي، لا يمكن النظر إليها إلا بوصفها حرمان واشنطن وكامل المعسكر الغربي من دفع المزيد من الدول للانخراط في معاركهم. فعدم الانحياز لا يعني: تأييد روسيا بالمطلق، لكنه يعني: أن الدول العربية تسعى لإدارة مواردها وسياساتها الخارجية بعيداً عن الغرب.

## ■ هلاخ سعد

اقترح مشروع القرار من قبل أوكرانيا وكندا وهولندا وغواتيمالا، وقد أيدته 94 دولة عضواً، وعارضته 14 دولة من بينها مالي وإثيوبيا، وامتنعت 73 عن التصويت، شملت الهند والبرازيل وكافة الدول العربية باستثناء قطر.

يعد هذا التصويت أول اختبار عملي لما جاء في البيان الختامي للقمة العربية الأخيرة في الجزائر، والذي أشار فيما يتعلق بالملف الأوكراني على عدم الانحياز، حيث جاء فيه «الالتزام بمبادئ عدم الانحياز وبالموقف العربي المشترك من الحرب في أوكرانيا، الذي يقوم على نبذ استعمال القوة، والسعي لتفعيل خيار السلام عبر الانخراط الفعلي لمجموعة الاتصال الوزارية العربية التي تضم الجزائر، ومصر، والأردن، والإمارات العربية المتحدة، والعراق والسودان والأمين العام لجامعة الدول العربية، في الجهود الدولية الرامية لبلورة حل سياسي للأزمة، يتوافق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويراعي الشواغل الأمنية للأطراف المعنية، مع رفض تسييس المنظمات الدولية».

حيث يعد موقف الدول العربية العملي هذا مع الاستناد إلى ما جاء في بيان القمة الختامي نظرياً، مؤشراً هاماً على موقع الدول العربية،

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة - في اجتماع لها يوم الإثنين 14 تشرين الثاني - قراراً غير ملزم بإنشاء آلية دولية للتعويض على الأضرار والخسائر والإصابات الناجمة عن المعركة في أوكرانيا وتوثيق الأدلة والادعاءات، محملاً روسيا المسؤولية، ومطالباً إياها بدفع تعويضات الدمار الناجم عن الصراع.

# الأمريكيون يسعون إلى سدّ نقص المعادن من كندا



مع ارتفاع الأسعار في أعقاب الحرب في أوكرانيا وبحث أوروبا عن بدائل لموارد الطاقة الروسية، كان العديد من السياسيين البارزين في الغرب يدافعون عن الانتقال إلى الطاقة المستدامة. وفي الوقت الذي تترك كلمات الدول الغربية صدى أعلى بكثير من أفعالها في هذا الصدد، فتصريحاتها تلقى ترحيباً من المسؤولين في صناعة التعدين متعددة الجنسيات، وهم الذين يتم تمويلهم بشكل متزايد من دول الشمال لاستكشاف واستغلال الاحتياطيات المعدنية الهامة على المستوى العالمي.

## ■ أوبن شالك

### ترجمة: قاسيون

أصبحت المعادن الداخلة في صناعة البطاريات نقطة تركيز مركزية لدعم «مطالب الطاقة الخضراء» التي يدعمها قطاع التعدين. تمّ تنظيم «Mining Indaba»، وهو ملتقى سنوي تستضيفه جنوب إفريقيا لجمع شخصيات قارية ودولية بهدف تعزيز مجال أعمال التعدين، وكان هذا العام تحت شعار «انتقال الطاقة» حيث أشار عدد من كبار مسؤولي التعدين إلى الاستدامة والحرب في أوكرانيا في كلمات «رنانة». صرّح الملياردير روبرت فريدلاند، مؤسس شركة «Ivanhoe Mines» الكندية بأنه يفضل شراء البلاتين من جنوب إفريقيا بدلاً من روسيا، وأنّ القارة تحتاج «لتطوير المزيد من المناجم» لتصبح في طريق التحول العالمي للطاقة. يقدر البعض أنّ السوق العالمية للبطاريات ستزيد بنسبة 20% سنوياً. في الوقت نفسه، يدعي المنتدى الاقتصادي العالمي أنّ «إنتاج المعادن مثل الغرافيت والليثيوم والكوبالت يمكن أن يزيد بنحو 500% بحلول عام 2050 لتلبية الطلب المتزايد على تقنيات الطاقة النظيفة».

سلّطت «مجلة التعدين» - الممولة من شركات التعدين العابرة للحدود - الضوء بالفعل على العديد من مناجم معادن البطاريات في كندا، بما في ذلك في كيبيك. وأعلنت أنّ كندا لديها كل ما تحتاجه لقيادة العالم نحو انتقال مستدام للطاقة: «المعادن الهامة والمواد الخام، والتعدين القوي وخبرة المعالجة، وحكومة تتمتع بسمعة طيبة في كونها

صديقة للأعمال، ومتطورة مالياً». في الوقت نفسه، يطلق البعض في صناعة التعدين على الليثيوم - وهو معدن أساسي في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية - اسم «الذهب الجديد» ويحثون كندا على أن تصبح قوة دولية في مجال الليثيوم.

بدأت كندا بالفعل في تمويل الاستكشاف في المناطق الأقل استغلالاً، بما في ذلك أراضي محميات السكان الأصليين التي تحوي فيها أو بالقرب منها بعض الاحتياطيات الأكثر ربحاً. في الأقاليم الشمالية الغربية، حيث أكثر من نصف السكان الأصليين، بدأت الحكومة الفيدرالية مؤخراً بتقديم منح لشركات التعدين من خلال برنامج حوافز لغرض «التنقيب عن الماس والذهب والعديد من المعادن الهامة» وتطويرها.

وكما هو متوقّع، فمحاولة «تعظيم الدور الكندي» كمورد للمعادن في الغرب لا يمكن أن تتم دون دعم واشنطن. أوضح مقال حديث في شبكة سي.بي.سي الأمريكية للأعمال كيف أنّ الجيش الأمريكي «يتلقى بهدوء طلبات لمشاريع التعدين الكندية التي تريد تمويلاً عاماً أمريكياً من خلال مبادرة رئيسية للأمن القومي». يشير المقال إلى أنّ قرار حكومة الولايات المتحدة بتعليق صادرات أشباه الموصلات إلى الصين كان أحدث إجراء اتخذته واشنطن في «حرب رقمية باردة ناشئة تشارك فيها كندا بشكل متزايد»، والتي تعتبر فيها معادن البطاريات نقطة اشتعال مركزية. كما قام مسؤولون كنديون بالفعل بتزويد واشنطن بقائمة تضم 70 مشروعاً تستحق تمويلاً عسكرياً أمريكياً مباشراً. قامت كندا مؤخراً بتكثيف طلباتها من أجل

زيادة التمويل الأمريكي لصناعة التعدين الكندية. في تشرين الأول 2022 سافر وزير الابتكار والعلوم الكندي فيليب شامبين إلى واشنطن لعرض الاحتياطيات المعدنية الكندية كبديل عن الصين. في اجتماع مجلس الأعمال الكندي-الأمريكي، دعا إلى «انفصال كامل عن الصين وأنظمة أخرى في العالم لا تشترك في القيم ذاتها... يريد الناس أن يتاجروا مع من يشاركونهم قيمهم بحق».

قبل زيارة شامبين كانت إدارة بايدن قد أعلنت بالفعل بأنّ سياساتها المناهضة للصين هي استمرار لسياسات إدارة ترامب: الدعم العسكري المكثف لتايوان مقترناً بالحد التدريجي للتجارة في القطاعات الحيوية، بما في ذلك التكنولوجيا، ممّا يترك فراغاً لدى الأمريكيين يريدون سده بالتعاون مع النخب الرأسمالية في كندا.

من الواضح أنّ «القيم الديمقراطية» لا علاقة لها بدعم كندا غير المشروط لسياسات الولايات المتحدة العدوانية تجاه الصين. الولايات المتحدة تخشى بشكل متزايد أن تؤدي «حربها الباردة الجديدة» إلى عزلها

عن موارد المعادن الهامة، سواء أكان ذلك من الصين أو من دول أمريكا اللاتينية التي لم تعد لها فيها اليد الطولى. لهذا تحاول التنسيق مع تابعها الأمين في الشمال للتحول إلى مورد أساسي للمعادن، بغضّ النظر عن دعايات «الاستدامة».

لا علاقة للسياسة الكندية تجاه الصين بالدفاع عن الديمقراطية، فالنخب الرأسمالية الأمريكية والكندية لديها مصالح مادية في شيطنة الصين وقيام الدول التي تعمل ضمن الفلك الأمريكي في الانفصال عن الصين اقتصادياً. من بين هذه المصالح صناعة معادن البطاريات المزدهرة في كندا، والتي يحاول القادة السياسيون وشخصيات الصناعة تطويرها لتصبح مورداً مربحاً.

■ بتصرف عن:

[sustainable' s'Canada tied increasingly is 'transition war s'Washington with up China on](#)



**النخب الرأسمالية الأمريكية والكندية لديها مصالح مادية في شيطنة الصين وقيام الدول التي تعمل ضمن الفلك الأمريكي في الانفصال عن الصين اقتصادياً**

# «تصدعات» مجموعة العشرين وواقع العالم اليوم



لا بد وأن هذه «الصحة» الأمريكية مرتبطة بشكل أو بآخر بالتصدعات ليس بين أعضاء مجموعة العشرين وحسب، بل أيضاً ضمن «التكتل الغربي». فيقدر ما كررت أوروبا صرخات الحرب الأمريكية في أوكرانيا، تشهد أوروبا اليوم إعادة تفكير عميق كبيرة فيما حدث، حيث إن «الاستقرار الأوروبي الإستراتيجي» يعني محاولة الأوروبيين التخلص من آثار تصرفهم السيء، وإعلانهم بشكل مسبق عن تأييم بأنفسهم عن أي اشتراك بترديد الصرخات الأمريكية ضد الصين، وهو ما يمكن استخلاصه من الزيارة الأخيرة للمستشار الألماني شولتس إلى بكين بشكل واضح، أو من الانتقادات الأمريكية الصريحة لهذه الزيارة.

ورغم أن الاتحاد الأوروبي قد أثبت بأنه أضعف من أن يكون حيوياً بأي شكل من الأشكال فيما يخص القضايا التي تخدم مصالحه، فالواقع أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على توفير قيادة اقتصادية عالمية فعالة بعد أن فقدت مكانتها البارزة كأكبر اقتصاد في العالم بهامش واسع. علاوة على عدم قدرتها على عرض أي شيء يضاها الحزام والطريق الصيني أو مشاريع التنمية الريفية له.

بحلول الوقت الذي ستعقد فيه قمة العشرين التالية في الهند العام المقبل، قد تصبح خطوط الصدع التي ظهرت في بالي ودياناً عميقة تمنع الولايات المتحدة من فتح جبهات تصعيدية أخرى بالوكالة عنها في العالم. إن انجذاب دول مجموعة العشرين غير المنتمية لتكتل الغرب، مثل تركيا والسعودية وإندونيسيا، نحو بريكس هي رسالة قوية مفادها أن الإستراتيجية الأمريكية بتحويل المجموعة إلى حلقة تابعة هي أوهايم من الماضي، وأن ما أعلنه بوتن في مؤتمر فالداي من أن العالم الذي عرفناه حتى الآن قد وصل إلى نهايته واقع وليس تنبؤاً.

الختامي: «انتصار للفطرة السليمة والحل الوسط».

أما اللقاء على الهامش بين بايدن والرئيس الصيني شي جين بينغ فهو أمر أكثر تعقيداً. يذهب البعض في تحليل سببه إلى أن بايدن كان يأمل أن يزرع بذرة شرح بين الصينيين والروس، ولكن إذا ما راقبنا الأحداث الأخرى فقد لا نصل إلى النتيجة ذاتها، خاصة أن الإدارة الأمريكية مستمرة في محاولة تصعيد حريها الاقتصادية ضد الصين ودعم تايوان الاستفزازي ونشر الغواصات النووية مع استراليا... وكل ما يثير حفيظة الصين ويقوّي تحالفهم مع الروس ولا يضعفه.

مؤخراً اجتمع رئيس المخابرات الأمريكية مع نظيره الروسي في تركيا، وهو الأمر الذي غطته وسائل الإعلام الغربية بكثافة بشكل غير معتاد في هكذا لقاءات، ونقلته على أنه «تحذير أمريكي لروسيا بعدم استخدام السلاح النووي». لكن قد يكون هذا الاجتماع في الحقيقة هو بداية لظهور «رسمي» للامريكيين بوصفهم المحاربين الفعليين في أوكرانيا، مع ما يترتب ذلك من مفاوضات. لكن إن لم يكن لدينا ما يكفي للحديث عن نية تفاوض حقيقية، يمكننا أن نستنتج من الردود السريعة من قبل القيادات الأمريكية، وقيادات الناتو، بشأن الصاروخ سوفييتي الصنع الذي سقط في الأراضي البولندية وإنكار إطلاقه من الأراضي الروسية، بأن الأمريكيين على أقل تقدير لا يريدون تصعيداً جديداً للنزاع مع روسيا.

إذا ما حاولنا الابتعاد عما يدور في عقل بايدن عند طلب اللقاء مع شي جين بينغ وما كان يهدف من ذلك، فالأمر الذي يثبت سلوك التعاطي الأمريكي الأخير مع الروس والصينيين أن الولايات المتحدة لم تعد مستعدة أو قادرة على الاستمرار في تحمل عبء لعبة الهيمنة بالأسلوب ذاته.

قبل عام 2008 لم يكن لمجموعة العشرين واجتماعاتها صدى كبير، ولكن على خلفية الأزمة المالية التي زعزت ثقة الغربيين بأنفسهم وبمؤسساتهم، حاول الغرب تلميع مجموعة السبع المتعثرة من خلال إشراك القوى الصاعدة - على رأسها الصين - لإظهار جانب من العصرية، فتم توسيع جدول أعمالها ومشاركة رؤساء الحكومات والدول. لكن لطالما حاول «التكتل الغربي» بقيادة الولايات المتحدة أن يظهر نفسه كمرکز العالم الذي تدور بقية دول مجموعة العشرين حوله، فهل كانت إستراتيجيته ناجحة كما ظهر في آخر لقاء للمجموعة في بالي في إندونيسيا؟ وما هو موقف الولايات المتحدة؟

## ■ اوديت الحسين

إندونيسيا والهند وجنوب إفريقيا لدعوة بايدن.

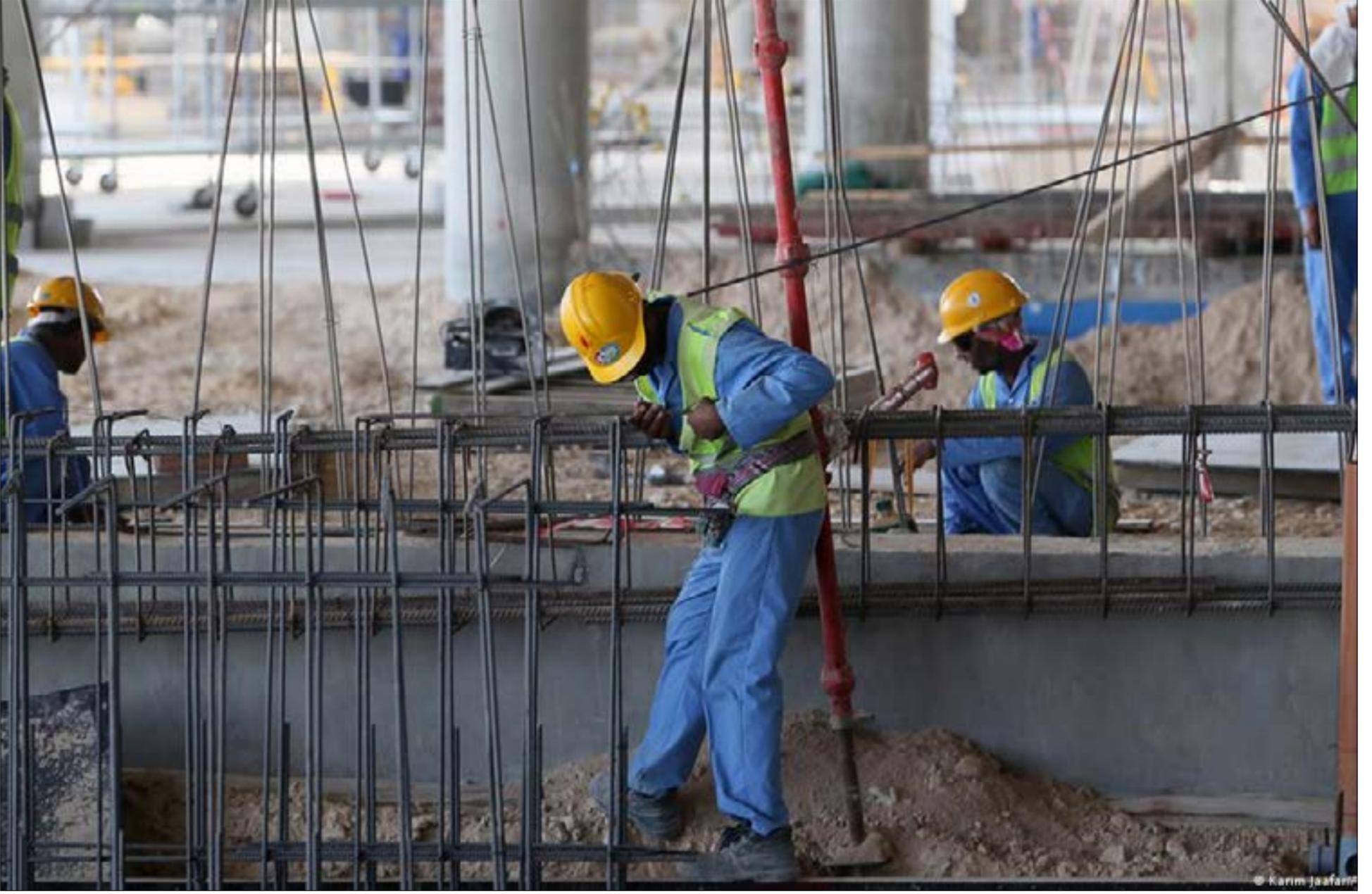
حاولت الولايات المتحدة أن تكسر قاعدة ذهبية في لقاءات مجموعة العشرين: لا حديث عن القضايا الأمنية، لتظهر بأنها لا تزال قادرة على إملاء ما تريد على الجميع. كانت محاولة الضغط من أجل إدانة روسيا بشأن أوكرانيا هي مناورة مكشوفة يريد صاحبها أن يبرز كمهمين، لكنها فشلت ولم يحو إعلان بالي إدانة لروسيا بشأن أوكرانيا، لدرجة أن المتحدث باسم الكرملين، بيسكوف، قد صرح بأن البيان

ربما الحدثان الأبرزان لتركز عليهما في تحليلنا هما: البيان الختامي، واللقاء الأمريكي الصيني على الهامش. في الحقيقة بدأت الخسارة الغربية - الأمريكية منذ ما قبل القمة حين دعا الرئيس بايدن إلى إخراج روسيا من مجموعة العشرين، ورد الصين بأن «روسيا عضو مهم في مجموعة العشرين ولا يحق لأي عضو طرد دولة أخرى منها»، ومعارضة البرازيل الواضحة لذلك، ناهيك عن رفض

إنَّ انجذاب دول مجموعة العشرين غير المنتمية لتكتل الغرب نحو بريكس هي رسالة قوية مفادها أن الإستراتيجية الأمريكية بتحويل المجموعة إلى حلقة تابعة هي أوهايم من الماضي



# ما لا يعرفه محبو كرة القدم عن الموندiales



قصة بطولة الموندiales ليست كما تبدو عليه على الشاشة، أي التسلية التي يقوم فيها فريقان من 11 لاعباً عبر مطاردة كرة القدم حول الملعب، وإهانة الفريقين لبعضهما البعض ولحكام المباراة، وارتكاب الأخطاء التكتيكية والتظاهر بالإصابة بلا خجل. وفي نهاية اليوم، كل شيء يبدو ممتعاً ونظيفاً!

## ■ تابه الجمعة

ولكن، بالإضافة إلى كرة القدم، هناك جهاز ومؤسسة واسعة تقوم بترتيب الأمور، بحيث يلتقي هذان الفريقان تحت أنظار العالم بأسره. يعرف جهاز البطولة بأنه نظام فساد كبير للغاية، ومع قطر 2022، يبدو أن العالم قد وصل إلى ذروة فساد كرة القدم.

تبدأ القصة في عامي 2009 و2010، وفي ذلك الوقت، اجتمع الاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا» للنظر في العطاءات المختلفة لاستضافة بطولات المستقبل. بعد عملية اتسمت بالسرور المعتاد والكسب غير المشروع «كل عمليات المزايدة على البطولات منذ فرنسا 1998 معروفة جيداً بأنها مليئة بالرشوة». ولا شك أن مثل هذا الغش له تاريخ أطول بكثير في الواقع.

ما هو اهتمام القطريين بمزايدات الموندiales؟ قطر دولة يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين تقريباً، ومنهم 90% من المغتربين والعمال المهاجرين، الذين يفتقرون إلى حقوق المواطنة.

يبدو كاس العالم مثل الغسيل الرياضي للأموال. فقد كلف تحضير هذا العرض للنظام القطري 250 مليار دولار؛ وهذا أكثر من كل بطولة كأس عالم أخرى وكل دورة ألعاب أولمبية صيفية حديثة مجتمعة.

تمت إعادة بناء المنتخب الوطني بشكل أساسي من الصفر، وفاز بكأس آسيا في المرة الأخيرة. كما ذهبت الأموال إلى الملاعب ومراكز التدريب، ولكن جميع أجزاء البنية التحتية الأخرى مفقودة

بشكل واضح مثل الفنادق الكافية، ففي هذا البلد من الصعب للغاية العثور على سكن. الغالبية العظمى من الناس في البلاد هم من المهاجرين، من النخبة المالية وخبراء البترول وكيمائيات، المعينين إلى حد كبير من الدول الغربية، إلى خدم المنازل، وعادة ما يتم استيرادهم من الفلبين. أما عمال البناء، فإنهم ينحدرون عادة من شبه القارة الهندية والبلدان العربية. إنهم يعملون في ظل نظام الكفالة، الذي ورثته دول الخليج عن البريطانيين منذ سنوات عديدة، والذي يجعل العمال المهاجرين يعتمدون على كفيل معين من بين المواطنين. هذا نظام عمل شبه عبودي، فعند الوصول إلى قطر عادة تتم مصادرة جواز سفر العامل ويكون تحت رحمة الكفيل تماماً.

ظروف العمل بالنسبة لعمال الملاعب سيئة جداً. لقد قتل العشرات في حوادث العمل. وحدثت العديد من الإضرابات خلال السنوات التي جرى فيها بناء الملاعب. ولا يعرف عدد الذين قتلوا بسبب حوادث العمل من العمال المهاجرين. وتحدثت بعض التقارير عن مقتل 200 عامل وإصابة عدد كبير. وكانت الفيفا والسلطة القطرية تمنعان حساب العدد الفعلي للضحايا أو تعويضهم.

في الواقع، هل كان الغسيل الرياضي للأموال ناجحاً؟ كل هذه الأموال التي تم إلقاؤها في هذا المخيم المؤقت ستكون فائضة تماماً عن المتطلبات في غضون شهرين! ولن تشمل استثمارات القطريين الأخرى في اللعبة مثل ملكيتهم لباريس سان جيرمان ورياضات الشروق واحتكار البث. ما الذي استفادوا منه؟ المال، ربما

## الفساد والاستغلال الوحشي للعمال والمهاجرين والنفاق والرشوة والصفقات السوداء هي عناوين رئيسية لموندiales قطر 2022

سيكون ربحاً أقل بشكل عام مما أنفقوه على لاعبي كرة القدم المشهورين مثل نيمار وليو ميسي في باريس سان جيرمان. بغض النظر عن ذلك، فإن النتيجة النهائية هي أن قطر مثال لجميع عيوب الأنظمة الخليجية بالكامل.

مؤسسة كأس العالم الخفية تقرر أين سينظم الموندiales، ومن سيحصل على توزيع المكاسب غير المشروعة، مع وجود بيروقراطي آخر من الدرجة الثانية في الاتحاد الأوروبي لكرة القدم على استعداد لإزالة الأوساخ من السجلات. أصبحت هذه البيروقراطية العالمية ضرورية من أجل المبلغ الهائل للأموال التي تدور في الموندiales عالمياً.

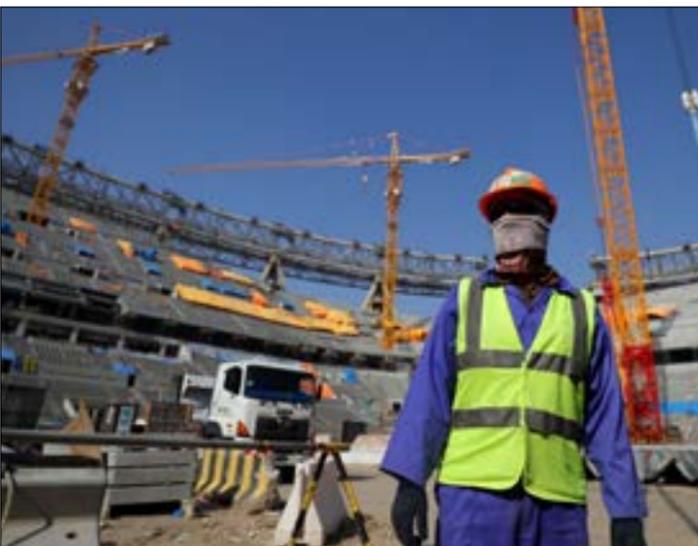
يتم تحفيز هؤلاء البيروقراطيين على تنمية الفطيرة التي يسرقون منها قسماً من القشرة، وكلما كان المنتج مشهوراً ومدمشاً، زاد المال أكثر، ثم كلما كان المشهد أكثر دهشة، زاد المال أكثر، وزادت

صفقات الرعاية المربحة. هكذا يرى هؤلاء الناس دورهم. هذه هي الأعمال التي تثير شهيتهم.

تعتمد الفيفا على مركزية هرم البيروقراطيات الفاسدة برمتها. يحدث هذا النوع من العنف لكرامة الرياضة كل يوم، من النجوم وصولاً إلى الاتحادات الوطنية «التي تتكون إلى حد كبير من مالكي النوادي الذين يقومون بواجبهم الطفيلي من المنزل».

ولكن يجب إعادة بناء الرياضة وفقاً لمصالح المشجعين لا الرأسماليين، وفقاً لمصالح عمال الملاعب أيضاً، بدلاً من اللصوص والطغاة وعمالقة الملابس الرياضية والدعايات التجارية والصفقات المالية الذين يديرون الأشياء اليوم.

بكلمة أخرى، فالفساد والاستغلال الوحشي للعمال والمهاجرين والنفاق والرشوة والصفقات السوداء، هي عناوين رئيسية لموندiales قطر 2022.



# هل ستحدث حقاً؟



كتبت إحدى الصحف الأمريكية أن المقاومة العنيدة ستواجه التدخل الأجنبي في هايتي. في إشارة إلى احتمال التدخل العسكري الأمريكي خلال الفترة القادمة. حيث حاولت الولايات المتحدة فرض سيطرتها على هايتي لأكثر من 200 عام. منذ العقوبات الاقتصادية التي فرضت عام 1804 عندما حرر الهايتيون أنفسهم من العبودية وأسسوا دولة مستقلة. إلى عام 1991 عند التدخل السافر في شؤون هايتي.

في الماضي عندما تدخلت الولايات المتحدة في هايتي، كانت القوات الأمريكية وحلفاؤها الإمبرياليون يمتلكون البنادق، وكان الهايتيون يمتلكون المناجل. وفازت البنادق على المناجل. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، حصل الهايتيون على مئات الآلاف من البنادق، بعضها ذات قوة عالية، وفقاً لوزارة الأمن الداخلي الأمريكية.

حيث تعمل 200 جماعة مسلحة. بعضهم متورط في الخطف والابتزاز، وآخرون يدافعون عن أحيائهم ويوفرون بعض الأمن، وهو أمر لا تغلته الدولة. حواجز الطرق شائعة.

تشير قرارات الأمم المتحدة الرسمية والبيانات الأمريكية الرسمية ووسائل الإعلام البرجوازية العالمية إلى هذه الجماعات على أنها عصابات تمهيداً للتدخل الأمريكي.

كان أحد تأثيرات هذه الأسلحة اغتيال إريك جان بابتيست المرشح الرئاسي السابق والأمين العام لتجمع الديمقراطيين الوطنيين التقدميين في 28 أكتوبر. كان جان بابتيست مرتبطاً بالنضال ضد احتلال الأمم المتحدة

والنضال ضد الكوليرا التي أدخلها جنود الأمم المتحدة.

قامت الولايات المتحدة ووسائل الإعلام البرجوازية الدولية على الفور بالقاء اللوم في هذا الهجوم على الجماعات المسلحة المحلية، مع عدم وجود احتمال أن تكون هذه محاولة لزعزعة الاستقرار بدعم من الولايات المتحدة.

في الشهر الماضي قال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إن الأمن

التدخل الأمريكي فريدة: حمل المحتجون أعلام روسيا والصين.

ارتفعت معدلات انعدام الأمن الغذائي إلى 4,5 ملايين هايتي لا يحصلون على طعام صحي كاف. وما يقرب من 1,3 مليون لا يحصلون على ما يكفي من الطعام من أي نوع. تم تعيين رئيس الوزراء الفعلي أرييل هنري بشكل أساسي من سفراء من الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا والبرازيل والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لأن هنري قد ألغى الدعم على الوقود والغذاء.

والاستقرار في هايتي يمكن تحسينهما من خلال السماح باتخاذ إجراءات. وعلى الفور، فرضت الولايات المتحدة، العقوبات وسيرت الدوريات قبالة هايتي. وبدأت بنقل ناقلات الأفراد المدرعة وبتسليمهم إلى الشرطة الهايتية. واستخدمت إحدى الناقلات لإزالة الحصار الذي فرضته جماعة مسلحة على ميناء فارو النفطي.

الجماهير الهايتية تقول لا للتدخل الأمريكي خلال المظاهرات التي حدثت بسبب رفع أسعار الوقود والغذاء في شهر آب الماضي. وكانت إحدى المظاهرات التي حدثت في تشرين الأول ضد

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



التشريعات الضريبية بعيدة جداً عن تحقيق العدالة الضريبية، فالضرائب يجب تحميلها على الأرباح الكبرى، ولكن الخدمات تسوء والضرائب تثقل كاهل الفقراء في البلاد. في الصورة: كاريكاتير ساخر يصف حال الضرائب في سورية. نشرته جريدة نضال الشعب في العدد 535 الخميس 16 كانون الأول 1993.



### أقمار صينية جديدة

أرسلت الصين بنجاح قمراً صناعياً جديداً للاستشعار عن بعد، من سلسلة ياوقان-34 إلى الفضاء، وذلك من مركز إطلاق الأقمار الصناعية في شمال غربي الصين على متن صاروخ حامل من طراز لونغ مارش-4 سي، وسيستخدم القمر الجديد في مجالات مثل مسح موارد الأراضي، والتخطيط الحضري، وتقدير غلة المحاصيل، والوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها. وكانت هذه هي المهمة رقم 450 لسلسلة الصواريخ الحاملة من طراز لونغ مارش. كما أطلقت الصين مجموعة من الأقمار الصناعية التجارية إلى الفضاء «خمسة من طراز جيلين-1 قافون 03 دي» وسيتم استخدام الأقمار الصناعية في توفير خدمات تجارية للاستشعار عن بعد.



### مكتبات ريفية في السويداء

افتتح اتحاد الكتاب العرب مكتبتين ريفيتين جديديتين في قريتي حبران وصما البردان بريف السويداء، مع إطلاق مسابقات تشجيعاً للقراءة. وتضمن حفل افتتاح المكتبتين تقديم فقرات غنائية تراثية راقصة للأطفال وقصائد شعرية مع تقديم العديد من فعاليات المجتمع المحلي بالقريتين والمتقنين والكتاب المشاركين مجموعة من الكتب دعماً للمكتبتين والحراك الثقافي في المنطقة وتشجيعاً للحالة الثقافية ولا سيما من الأطفال والشباب، وأطلق اتحاد الكتاب مسابقة للقراءة في كلتا القريتين على غرار المسابقة التي تم إطلاقها في قرية شنيرة لأفضل قراء صغار خلال افتتاح مكتبتها الريفية أواخر شهر أيلول الماضي مع تعميمها كذلك على باقي القرى، التي تضم مكتبات للاتحاد.

## لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبدو	0933796639	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	الرقبة	محمد فياض	0945817112
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 13 / 11 / 2022» «فاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

فاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

# أشكال دفاع الحياة عن نفسها: أزمة «البحث في أزمة الإبداع» مثلاً



د. محمد المعوش

## مجدداً حول مساحات تطور القوى المنتجة

ليس جديداً القول إن التطور الحاصل بعد الحرب العالمية الثانية لـ«التوسيع» الذي قامت به الرأسمالية، من جهة مرغمة، للاحية هوامش حركة الذات الإنسانية عبر وهم «التحقق الليبرالي»، ومن جهة الضرورة التوسعية، للاحية تعميق استغلال الطبيعة وتطوير التكنولوجيات. وهذا التوسيع أدى إلى مساحات وأشكال صراع تاريخية جديدة للتناقض مع الرأسمالية. وبالتالي كان انفجار الأزمة في العقود الماضية أساساً لتطور التناقضات الخاصة بكل مساحة من هذه المساحات والأشكال التاريخية الجديدة التي سلكتها القوى المنتجة في عصر الليبرالية ولاحقاً النيوليبرالية. ولكن هذه المساحات لا توجد منفصلة بعضها عن بعض. فتداخل مساحات توسع حضور الذات الإنسانية مع تعميق استغلال الطبيعة مع تطوير العلم كأساس لتطوير

التكنولوجيات تجعل من انفجار التناقضات يجمع ما بين هذه المساحات بالضرورة. ولكن يمكن أيضاً إبراز خصوصيات لوزن كل مساحة على حدة.

## العقلي- الجسدي الطبيعة العلم- التكنولوجي

يمكن إجمال ثلاثة أشكال عامة يأخذها تدمير الحياة اليوم، وهي تدمير العقل والجسد، وتدمير الطبيعة، وتدمير العلم والحرب على التكنولوجيا الذكية «الذي هو شكل خاص من أشكال تدمير العقل، ولكن بطرق أعمق من التدمير الحاصل للبنية العقلية والنفسية لدى العموم، أي في إطار التفكير العقلي الذي أخذ مساحات نقاش سابقة». وكل مساحة تدافع عن نفسها وتتأطر بأشكال الحركة خاصة، فمعادة الحروب والصراع الاقتصادي- الاجتماعي هي الحركة العامة للحفاظ على النوع من الفناء المادي كتعبير عن تدمير الجسد. أما معاداة التغريب وثقافة الاستهلاك، والحركة المتبلورة تحت قضية الصحة العقلية والنفسية، والدفاع عن التاريخ والثقافة «الأصلية» الحية، هي بشكل عام التعبير عن تدمير العقل. وفي جانب الطبيعة هناك الحركة التي اتخذت الدفاع عن الطبيعة شعاراً لها، وهي تسلك بصعوبة إلى جدول الأعمال السياسي العالمي «مثلاً» قضية الانبعاثات مسبقاً، ومثال مؤخراً البحث في قمة المناخ المنعقدة في شرم الشيخ- مصر والذي أقر مثلاً تعويضات مناخية لدول الجنوب»، والحركة العالمية

الشعبية- العلمية التي تأطرت تحت قضايا الطبيعة والتنوع البيولوجي والاحتباس الحراري... أما المساحة التي يبدو أنها ستلحق بالمساحتين السابقتين والتي بدأت تشتد فيها التناقضات هي مساحة العلم والتكنولوجيا، والتي تحتاج بالضرورة أن تخلق لها وهي تخلق أدواتها للدفاع عن نفسها، والتي تحتل مكانة لا تقل أهمية عن المساحات السابقة وذلك نابع من الوزن الذي تحتله في الإنتاج والقوى الاجتماعية التي تعبر عنها.

## أزمة العلم»

تحت عنوان «أزمة العلم» والذي مرت على ذكره مواد سابقة عديدة» تشكلت في السنين الماضية حركة علمية تركز نفسها لهذه القضية من مختلف المواقع الفكرية، وهذا يعني أن هذه القضية صارت مطروحة بالضرورة على جدول أعمال هذه المساحة الخاصة من الحياة والإنتاج. ويأخذ النقاش طرقاً متعددة، منها مثلاً التلوث بمنطق السوق، وقضية التفتت الحاصل في العلوم، وتجاهل النظري العام والنوعي والفلسفي لصالح ضيق الأفق التجريبي والكمي، والموقف من تسعير معاداة التكنولوجيا الذكية تحت عناوين «الدستوبيا» ودمار البشرية لتغيب قضية أن الرأسمالية هي مصدر الشرور. وأهمها هي قضية مر ذكرها سابقاً في قاسيون في أزمة الإبداع في العلم. ومراجعة المواد في هذا السياق تسمح بالاستنتاج بأن أزمة الإبداع تجمل فيها

يمكن إجمال  
ثلاثة أشكال عامة  
يأخذها تدمير  
الحياة اليوم  
وهي تدمير العقل  
والجسد وتدمير  
الطبيعة وتدمير  
العلم والحرب على  
التكنولوجيا الذكية

القضايا الأخرى لأزمة العلم. فتعطل الوظيفة المباشرة للعلم كعملية تعميم وتجريد من أجل إنتاج الجديد لصالح التطور التاريخي الاجتماعي العام للبشرية يتمثل مباشرة بتعطل الإبداع، ولهذا فإن كل الأزمات في العلم تتكثف فيها.

## حول البحث في «أزمة بحث الإبداع»

إن البحث في أزمة الإبداع أدى إلى تطور عنوان خاص في السنين الماضية هو «أزمة البحث في أزمة الإبداع». وهذا العنوان يكاد يكون تكثيفاً لأزمة الإنتاج العلمي نفسها في هذا العصر. فهو لا يبحث فقط بأزمة الإبداع كعملية، بل يبحث أيضاً في الأزمة التي يعانها البحث حول الأزمة. أي أزمة تعريف الإبداع، ورسم بنيته الداخلية، وموقعه ودوره التاريخي والاجتماعي. والأهم من ذلك، هو الاتفاق من عدمه حول وجود أزمة في «بحث أزمة الإبداع». فهناك من يرفض أساساً وجود «أزمة إبداع»، أي غياب قضية البحث من أساسها وبأن الإبداع عالمياً لا تشوبه تراجمات وتعطل، وهناك من يرفض، وإن اعترف بوجود «أزمة إبداع»، وجود أزمة في «البحث في أزمة الإبداع». وعلى هذا المحور تحصل اصطافات تقسم الباحثين ليس في ميدان الإبداع فقط، بل في ميادين التعليم وعلم النفس والأعصاب وعلم الاجتماع والفلسفة... من المهام الضرورية التفكير بخلق أدوات وأطر جديدة للتعبير عن هذه الحركة التي تسلكها الحياة للدفاع عن نفسها.



حزب الإرادة الشعبية

عودة قاسيون الورقية من جديد اعتباراً من هذا العدد

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

30000

قاسيون

2023

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار